بمجلة oriental.ma

تساهم
وكالة الجهة الشرقية
في تكوين
وتداول
المعرفة

مجلة oriental.ma

الفهـــــرس

في المغرب

إدماج المرأة في التنمية الجهوية والمحلية مع بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

3

تركيز

حوار مع مريم بنصالح شقرون، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب 10

النساء والتنمية المحلية : مع نجاة رشدي سفيرة للأمم المتحدة 14

إفتتاحية

في المجالات الترابية، التنمية تكتب بصيغة المؤنث ... كالواقع ! 2

الوضع

إدماج المرأة في التنمية الجهوية والمحلية 3
بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

النساء والتنمية الجهوية : الرهانات والآفاق على ضوء الجهوية المتقدمة 6
زهرة الزاوي
الرئيسة الشرفية لجمعية عين غزال – عضو المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

حوار

مريم بنصالح شقرون، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب 10

إضـــــاءات

النساء فاعلات في التنمية الجهوية والمحلية : سياسة المساواة في بلجيكا الفرنكوفونية 11
فضيلة لعنان
وزيرة الثقافة، والسمعي البصري والصحة وتكافؤ الفرص
اتحاد والونيا–بروكسيل – مملكة بلجيكا

النساء والتنمية المحلية : تجارب دولية ودروس بالنسبة للمغرب 14
نجاة رشدي
سفيرة للأمم المتحدة

دار الأمومة، مبادرة مجددة لمنح الحياة بكل أمان 18
عبد الحكيم يسوف
متخصص في التنمية المحلية

«القايدة» طاما – أم السي البكاي امبارك لهبيل – مدافعة عن المرأة بالقرن الأخير ؟ 21
نعيمة لهبيل التاجموعتي

علامات

مكانة المرأة في الحياة الجمعوية والتنمية الجهوية 24
فاطنة شريف
الاتحاد الوطني للنساء المغربيات
فرع وجدة

دور المرأة في تنمية فجيج 27
نعيمة الكوش
المنسقة العامة لشبكة شباب فجيج للتنمية

دار معلمة شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب 31
فوزية تالوت المكناسي
جمعية شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب

زرع، وتحفيز، وتشجيع، ودعم، وتأطير وتكوين، حتى تزهر آلاف المبادرات 33
سعيدة ماهر
مكلفة بمهمة
مديرية التعاون الدولي / وكالة الجهة الشرقية

شهادة من الجالية

فائزة حجي
نساء الجالية المغربية بالخارج والمساهمة في التنمية الجهوية : نموذج مشروع إيفاسن 36

فوزية الطلحاوي
عضوة مجلس الشيوخ الاتحادي البلجيكي 40

زهرة الضراس
رئيسة جمعية الضفتين بالنيابة 42

شهادة من الجهة

فاطمة الزهراء الزهراوي
مديرة ديوان رئيس المجلس الجهوي للجهة الشرقية 44

رشيدة الناصري
كاتبة 46

Oriental.ma

مدير النشر : محمد امباركي • مدير التحرير : توفيق بودشيش • سكرتيرتا التحرير : مريم ناوي وصوفيا إدريسي قيطوني
التصميم : TOPIC • الترجمة إلى العربية : أبدر المريني • الإشراف على الترجمة : الكبير حنو
•رقم الإيداع القانوني : 24/07 • ISSN : في تحضير • وكالة الجهة الشرقية : 12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط
الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 20 30 75 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma
لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها

وكالة الجهة الشرقية

إفتتاحية

في المجالات الترابية، التنمية تكتب بصيغة المؤنث ... كالواقع !

ستتم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية مع الجميع ولفائدة الجميع : فكل المواطنات وكل المواطنين سيبقون معنيين، بدون تمييز، وبنفس الزخم والحيوية. وكل واحد يمكنه أن يستخلص ذلك من الإرادة التي عبر عنها بوضوح صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في نص المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

إن هذا الخطاب المؤسس، الذي يعد فرصة مهداة للجميع، نساء ورجالا، فجر الطاقات، وقوَّى المبادرات، وكان له دون شك دور حاسم في استجابة نساء شجاعات اليوم لندائنا بكل أريحية وتحفز، دون المساهمة في أية نضالية إديولوجية. وحول دور النساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو موضوع كثير التداول في الوقت الراهن على صعيد العالم المعاصر، فقد سبق قول وكتابة الشيء الكثير. فتصريحاتهن، كما أقوالنا، في هذه السطور، تتحدث وتشير إلى الوقائع والواقع الموضوعي، واللحظة الملتقطة أثناء العمل والنوعية المتميزة لنساء الجهة الشرقية حاليا.

وعبر مساهمات ميدانية عديدة، نابعة من صميم الحياة الحقيقية، أردنا أن نظهر المشاركة الفعالة والملموسة للنساء في التنمية الجهوية. فعلاوة على ما هو موجود وقائم، فإن كاتبات المقالات تؤكدن على رصيد الانخراط المتنامي للنساء في طموح المجالات الترابية والذي لم يتم بعد استثماره بالقدر الكافي.
نحن نضعه هنا في الأفق، مدعوما بإضاءات دولية بفضل إسهامات نساء جاليتنا في المهجر أو أيضا بمساعدة مواطناتنا اللواتي يتحملن مسؤوليات في عدة مؤسسات وطنية، أجنبية أو متعددة الأطراف.

بالجهة الشرقية، تجعل وكالة الجهة الشرقية من أولوياتها مواكبة الحصة الأساسية التي تتحملها النساء في تنمية التراب. وتجد آلية دعم الأنشطة المدرة للدخل والتعاونيات، مثلا، نفسها اليوم معبئة في غالبيتها العظمى إلى جانب المشاريع التي تقودها نساء، نشيطات، مبتكرات ومبادرات. وقد بدأ العديد من هذه المشاريع يوفر موارد ملموسة تحفز الإقتصاديات المحلية لمناطق الجهة.

نساء تفكير وعمل وتفاوض، نساء تحملن ذاكرة قصص كبيرة وصغيرة، نساء عالمات أو نساء عمليات، ومسيرات موهوبات أو ربات أسر بسيطات، هؤلاء النساء الصادقات والمسؤولات تنسجن بالإحساس الذي تتمتعن به، شبكة جريئة تنطلق من الدوار لتصل إلى مكاتب الشركات متعددة الجنسيات، ومن أعلى المستويات الإدارية إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان. فنساء الجهة الشرقية تخلقن أوضاعا ووقائع تتحدث عنهن، وعن قدراتهن وإرادتهن في تحسين الأوضاع، وعن توجههن الطبيعي نحو المصلحة الجماعية ... وهو خطاب يوجه للجميع.

إن الجهة الشرقية تعبر اليوم عما يعتبر بالنسبة إلينا «مقاربة النوع» الحقيقية وليس فقط الإشادة اللازمة بنصف البشرية. لتتقبل الكاتبات المتميزات اللواتي توضحن هنا هذا المسعى عبارات امتناننا وتهانينا على قيمة مساهماتهن التي تُشَرف مجلتنا.

محمد امباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

إدماج المرأة في التنمية الجهوية والمحلية

بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

الكاتبة، وزيرة مغربية، تقود قطاعا واسعا لا يعنى فقط بالنساء. هؤلاء النساء اللواتي يستقطبن مع ذلك كل شيء حينما تطرح قضايا التنمية الاجتماعية الجهوية أو المحلية بالخصوص. وهذه القضايا هي من التعقيد ما يجعلها، قبل كل إصلاح، محل مشاورات عريضة للعديد من الفعاليات. فبعد تحديد البرامج يأتي التطبيق بواسطة تشكيلة أوسع من المتدخلين. أما الشرط والغاية، فهو تأكيد الرؤية، والتشبث بها وحشد الكل نحو التوافق.

أطلق المغرب، على امتداد العشرية الأخيرة، دينامية حقوقية وتنموية أولت للمرأة اهتماما خاصا تجلى في إشارات سياسية بليغة من أعلى سلطة في البلاد، ومن لدن الحكومات المتعاقبة، وضعت قضية المرأة ضمن الأولويات الوطنية.

يعد ورش النهوض بأوضاع المرأة المغربية من بين الأوراش التي تشكل انشغالا وطنيا ومجتمعيا مستمرا لارتباطه الوثيق بمقومات دولة القانون التي ننشدها حكومة وشعبا ومؤسسات.

وباعتبار الأهمية التي تكتسيها قضية النهوض بأوضاع المرأة، التي عكسها الانخراط الدولي لبلادنا من خلال تجديد الالتزامات بتفعيل المواثيق والاتفاقيات المصادق عليها، سعى المغرب إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المؤسساتية والقانونية، وتطوير مؤشرات التنمية وتحسين حكامتها، وهي الجهود التي تكللت بدستور 2011 المؤطر والمؤسس لتعاقد دستوري وسياسي ومجتمعي جديد نص على تمتيع المرأة بالحقوق والحريات ذات الطابع المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وذلك مساواة مع الرجل، وأكد على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز.

هذا السعي الوطني المعلن والإرادي نحو الرقي بالحقوق الإنسانية للنساء ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف ضدها، أذكاه المجال المؤسساتي الذي أفرزه الدستور الجديد والذي أعطى دفعة قوية لعمل مؤسسات وهيآت للحكامة تعنى بالنهوض بالحقوق الإنسانية الأساسية وتسهر على إدراجها في كل مناحي الدولة، من مؤسسات وبرامج تنموية وطنية كانت أو محلية.

وهي البيئة التي ستتعزز قريبا بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المناط بها السعي إلى تحقيق المناصفة والمساواة والحد من مظاهر التمييز، عبر العمل على رصد قضايا التمييز، وتصحيحها والوقاية من حدوثها أو استفحالها وطنيا ومحليا.

ووعيا منا بالأهمية البالغة لتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإحداث هذه الهيئة، وانسجاما مع الالتزام الحكومي القوي لضمان تفعيل سليم لكل المقتضيات الدستورية، وعلى رأسها تلك الداعمة لحقوق المواطنات والمواطنين، فقد أطلقنا ورشا تشاوريا موسعا من أجل الإعداد لمشروع قانون إحداث هذه الهيئة، وأوكلنا للجنة علمية، تضم ثلة من الخبراء الوطنيين والجامعيين المختصين المشهود لهم بالكفاءة العلمية، مهمة تدارس مختلف المذكرات الاقتراحية الصادرة عن مؤسسات وطنية وسياسية ونقابية وهيآت من المجتمع المدني. وهو المسار الذي نوشك على إنهائه من أجل إحداث هذه الهيئة التي سيكون من بين اختصاصاتها العمل على النهوض بالمساواة وإعمال المناصفة في مختلف برامج التنمية الوطنية والمحلية المستهدفة للنساء.

ووفق هذا الإطار الدستوري الضامن للمساواة بين الجنسين، سعت الحكومة، سواء من خلال برنامجها الحكومي أو مخططها التشريعي، إلى تأهيل النساء والحد من هشاشة أوضاعهن، موجهة جهودها للتصدي للعوامل المساهمة من أمية وفقر وتمييز وعنف، وجعلت السعي نحو تحقيق مساواة فعلية بين جميع شرائح المجتمع المغربي أولى أولويات انشغالها. فجاء البرنامج الحكومي لـ 2012-2016 مجسدا لهذه الإرادة التنموية الوطنية، ومتضمنا لتدابير ستعزز الارتقاء بوضعية النساء على جميع

- تحفيز المرأة على المشاركة في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني باعتبار هذه المشاركة من أهم رافعات تنمية المرأة المغربية ؛
- حماية الأسرة باعتبارها محور التنمية وضامن للتماسك الاجتماعي، مجددا بذلك التأكيد على تكريس جل المكتسبات الحقوقية التي ناضلت من أجلها المرأة المغربية طيلة ثلاثة عقود.

وعلى مستوى قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، احتلت قضايا

والثقافية والبيئية عبر تسطير برامج بمؤشرات أثر قابل للقياس والتطوير. وهو الإطار البرمجي الذي يشتمل على رزنامة من الإجراءات المتكاملة والمتقاطعة على مستوى مختلف القطاعات الحكومية المعنية هاجسها الأساسي هو :

- تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال ؛
- ضمان مساواة في التمتع بالحقوق الأساسية، وفي ولوج الخدمات العمومية الأساسية ؛

الصانعات التقليديات تمنح تجديدا اقتصاديا وأحيانا تقنيا للمنتجات التقليدية الجهوية

الأصعدة، من خلال ما يزيد على 17 إجراء مدعم للإنصاف والمساواة بين الجنسين، سواء من خلال الالتزام بالتنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء، ومنها :

- إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ؛

النهوض بأوضاع المرأة وتنمية قدراتها المحلية مكانة محورية ضمن استراتيجية عملنا «4+4». وفي هذا الإطار، نشير إلى مضامين الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في أفق المناصفة، والتي تتضمن العديد من الإجراءات الموجهة إلى الرفع من مستويات مؤشرات التنمية لفائدة النساء وتقليص الفوارق القانونية والاقتصادية والاجتماعية

- ضمان تكافؤ الفرص في تحصيل الموارد واستثمارها ؛
- الرقي بالمشاركة السياسية والمجتمعية للنساء باعتبارها فاعلا وليس موضوعا للتنمية.

ولأن التنمية المحلية لا تستقيم إلا برؤية تنموية تستهدف مشاركة النساء والرجال

على السواء، فقد ظل المغرب من الدول العربية التي وعت بأن تمكين المرأة جهويا ومحليا مدخل أساسي للرفع من نسبة مشاركتهن في تدبير الشأن العام.

ويشكل مشروع الجهوية المتقدمة، الذي عزمت بلادنا على المضي فيه قدما، مدخلا آخرا لتشكيل فضاء للديمقراطية الجهوية والمحلية الحقيقية الواثقة في الكفاءات والمؤهلات البشرية الجهوية للنساء من خلال تكليفها بتدبير شأنها العمومي الجهوي. كما تشكل مدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال السير الحثيث المتدرج على درب اللامركزية واللاتمركز الفعليين النافذين والتحديث الاجتماعي والسياسي والإداري للبلاد والحكامة الجيدة.

ويعتبر تعزيز دور المجتمع المدني وسيلة أخرى لدعم تمكين النساء، فبالإضافة إلى سياسة الحكومة التي تدعم ماليا ومؤسساتيا مشاريع الجمعيات في مختلف المجالات، وخاصة مجال المرأة، اعتبارا لسياسة القرب التي تنهجها، تمكّن المجتمع المدني عموما، والعامل في مجال دعم الحقوق الإنسانية للنساء بشكل خاص، من إحداث تغييرات ستساعده في إدراج تصوراته كقوة اقتراحية للنهوض بحقوق النساء، سواء في محطات بلورة القوانين أو صياغة وتتبع برامج تساهم في تجسيد حقوق النساء على أرض الواقع وفق مقتضيات الدستور.

في هذا السياق، ومن بين مختلف الأوراش التي جاءت لتمكين النساء محليا تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ إعطاء انطلاقتها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2005، نموذجا للمخططات والاستراتيجيات التنموية الرائدة محليا، ساهمت في رسم هندسة مجتمعية هادفة إلى إدماج كل الفعاليات في إطار التنمية البشرية، حيث وضعت المرأة في صلب اهتماماتها، فمكنت بذلك من تقديم الدعم للمرأة في جميع الميادين، والنهوض بأوضاعها، وإشراكها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال دعم المبادرات النسائية، وتنويع الأنشطة المدرة للدخل، مما ساهم في تحول النشاط الإنتاجي والتجاري النسائي، خصوصا بالعالم القروي، من حيزه غير المهيكل إلى مجال أكثر هيكلة وأكثر قابلية للتطوير المؤسساتي.

الصانعات التقليديات للجهة الشرقية متشبثات بنجاح منتجاتهن المحلية

وعلى مستوى الرفع من المشاركة السياسية المحلية للنساء، تم سنة 2009، إحداث «صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء» بغية تسجيل حضور أوسع للمرأة المغربية في المجالس الجماعية ترشيحا وانتخابا. وارتكز الصندوق في عمله بالأساس على لجنة تتولى اقتراح البرامج الهادفة إلى تقوية قدرات النساء والتمثيلية والأنشطة المتعلقة بها.

وتبين من الحصيلة الأولية للمشاريع المدعمة، أن الدعم المخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بلغ، منذ انطلاقه إلى غاية آخر دجنبر 2012، 28.84 مليون درهم، أي بنسبة تناهز 64% من القيمة الإجمالية التقديرية للمشاريع المقبولة التي بلغ عددها 197 مشروعا. فكان لهذه المشاريع، التي تجسدت أساسا في تكوينات وتدريبات في صفوف النساء، الأثر الإيجابي، بحيث غطت ترشيحات النساء في الانتخابات المحلية، التي أجريت في 12 يونيو 2012، جل الدوائر، بما في ذلك العالم القروي. وقد وقفت التقييمات المرحلية لهذا المشروع على تحسن مؤشرات المشاركة السياسية للنساء في تدبير الشأن العام المحلي، وتم إطلاق العديد من برامج المواكبة والدعم والرفع من قدرات التدبير للنساء المنتخبات، وبرامج أخرى داعمة لقدرات النساء اقتصاديا من خلال دعم المبادرات الاستثمارية والمقاولاتية والتعاونية في إطار شامل يسعى للنهوض بمنظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

في مقابل الجهود المبذولة لتحسين مؤشرات تنمية المرأة وطنيا ومحليا، تبقى التحديات مطروحة على بلادنا في ما يتعلق بالتنمية البشرية ومؤشراتها العامة وهي المؤشرات المرتبطة طباقا مع مؤشرات التنمية الاقتصادية.

موازاة مع الانفتاح السياسي والديمقراطي الذي ما فتئ المغرب يتميز به، فإن رهانات الارتقاء بالمشاركة السياسية للنساء تتوقف على ركائز دعم قدراتها الذاتية والسياسية، والرفع من القدرات الاستقطابية والتأطيرية للتنظيمات السياسية، والعمل على تصحيح الصور النمطية السلبية حيال النساء باعتبارهن مساهمات في التنمية، في إطار التناغم التام مع ما يكفل للمواطنات من حقوق في شتى المجالات.

النساء والتنمية الجهوية: الرهانات والآفاق على ضوء الجهوية المتقدمة

زهرة الزاوي
الرئيسة الشرفية لجمعية عين غزال
عضو المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

الكاتبة إحدى ممثلات المجتمع المدني داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. هذه المؤسسة الدستورية التي تقف في الصفوف الأولى للنضال من أجل المساواة بين الرجل والمرأة، تعبر عن الديمقراطية التشاركية وتنطلق من الميدان وتسعى إلى إدماج انشغال ومقاربة النوع على جميع المستويات، وفي مجموع إطارات الحياة والعمل وفي كل أبعاد الحياة الاجتماعية.

يعبر هذا المقال عن رأي خاص لعضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي مؤسسة استشارية مركزية ودائمة للحكومة في ميدان التوجيه الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي والبيئي. وسيشكل هذا العدد من مجلة Oriental.ma استثمارا في التحليل والتفكير السياسي يمكن من تقديم مساعدة ثمينة لأصحاب القرار والفاعلين الأساسيين المكلفين بتفعيل المساواة بين الرجل والمرأة. من جانبي، بصفتي ممثلة للمجتمع المدني بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكرئيسة للجنة الشؤون الاجتماعية والتضامن، يشكل الأمر فرصة :

- لإخبار الأطراف المعنية (التي نمثلها كفئات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عبر جلسات الاستماع في إطار المنهج التشاركي التي تبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في كل أعماله، أو عبر موقعنا على الشبكة Al moubadara lakom) على ما نقترحه لتحسين شروط حياة الساكنة المحرومة بشكل عام والنساء على وجه الخصوص، وللإسهام في القضاء على الاختلالات الموجودة داخل المجتمع ؛
- ومن هنا، محاولة وضع لبنات حكامة جديدة للحقل المتعلق بالولوج الفعلي لحقوق النساء كما يؤكدها دستور يوليوز 2011.

ورغم أن النساء ظلت لفترة طويلة محجوبة عن مسلسل القرار، فإنها ما زالت لا تشكل هدفا رئيسيا للسياسات العمومية ناهيك كفاعلات في التغيير الذي يسعى إليه الدستور. ولهذا السبب، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عبر دوره الاستشاري ومهمته التحليلية في مجال تتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية والخاصة – بفضل تركيبته المتنوعة التي تمثل المجتمع المدني المنظم (جمعيات مهنية، نقابات، تعاونيات تعمل في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) – يظل أحد أهم الوسائل لتطوير التفكير وإثارة النقاش حول كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بما فيها المساواة بين الرجال والنساء، عبر آرائه وتوصياته. و يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تعبيرا للديمقراطية التشاركية. وهو في نفس الوقت مجال للحوار الاجتماعي وفاعل مركزي للنقاش المدني، تتمثل مهمته في الاصغاء للمجتمع. وتعود إليه بالتالي مهمة إيصال صوت النساء والرجال وتسهيل التوافق حول مشاكل مركبة.

هذه المفاهيم الأساسية تساعد مجتمعنا على اكتساب ثقافة وتشجعه على تقاسم قيم وإلى التزام نهائي للبحث عن توافق حيوي حول مواضيع أساسية يطرحها المجتمع، كانعدام المساواة بين الرجال والنساء الذي يتواصل رغم كل الانجازات وكل الجهود التي ترمي إلى اعتبار حقوق النساء، من برامج، أومبادرات منتظمة أو حتى اصلاحات قانونية.

وينتهز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذا الموعد التاريخي الذي يتميز بتموقعه في الهيكلة المؤسساتية وبدوره المكمل لدور البرلمان، لسان الديمقراطية التمثيلية، ويُحركه الالتزام المتزايد للشباب، وتُسلحه المتطلبات الجديدة لدستور قرر

صاحب الجلالة يستقبل الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السيد شكيب بنموسى (أكادير، 2 يناير 2013)

أن يعيد صياغة الشكل الثقافي للمجتمع، بإعطاء الكلمة للنساء :

- بمقتضى التوطئة التي تلزم المغرب بـ «بمحاربة وإزالة كل ميز اتجاه أي شخص مهما كان بسبب الجنس» ؛
- ووفقا لمقتضيات فصله 19 التي تقضي بإحداث سلطة من أجل التكافؤ بمحاربة وحظر كل ميز سعيا لتوجيه السياسات العمومية في مجال التماسك الاجتماعي.

هذا الالتزام المواطن الجديد وهذا الاهتمام والشعبية المضطردين لا يمكنها إلا أن تشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للعب دوره الريادي في ترجمة وتجسيد الآمال التي أفرزها الدستور بتنوير السياسات العمومية وبالمساهمة في إعادة ترتيب المنظومة البنيوية ومأسسة المساواة كما يتصورها المجتمع الحالي. وكما تؤكد ذلك مقاربة التماسك الاجتماعي في بيئة غير ثابتة تخترقها عدة تغيرات، فإن فضاءات جديدة للنقاش، والاستشارة والتشاور تصبح ضرورية وتمثل وسيلة ممتازة لضمان انخراط المواطنين والمواطنات في إعداد شراكة مبدعة بين الرجال والنساء مبنية على تقاسم المسؤوليات بغاية القضاء على الفوارق الاجتماعية.

لعلها أحد الأسباب التي حثت المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على معالجة موضوع المساواة في إطار الإحالة الذاتية رقم 2012/8، الهادفة إلى «الارتقاء بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية» بالتأكيد على القصور البنيوي والإشارة إلى نقائص السياسات العمومية من حيث غياب الاندماج العرضاني لأفق النوع في كل ميادين الحياة وعلى جميع المستويات. وهذا التقرير الأول حول المساواة – المسمى «تجسيد المساواة بين الرجال والنساء، مسؤولية الجميع» – يشمل تعريف المفاهيم، والتوصيات ذات الطابع المعياري وكذا التدابير ذات الطابع المؤسساتي. وسوف تعالج الأبعاد الأخرى الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في غضون سنة 2013.

من خلال هذا الرأي الصادر والمنشور بالجريدة الرسمية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح دعوة الحكومة والبرلمان إلى التساؤل عن ماهية المساواة بين النساء والرجال، ويوصي بتبني التعريف الذي أقره الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي يعلن بأن «كل بني البشر يولدون أحرارا ومتساوون من حيث الكرامة والحقوق» وبأن كل إنسان بوسعه أن يطالب بكل الحقوق وبكل الحريات التي ينص عليها هذا الإعلان، دون أي تمييز، وخاصة من حيث الجنس.

لا يوجد هناك تعريف متوافق عليه حول المساواة، مما يشكل أحد العراقيل الرئيسية في التطبيق الفعلي لهذا المبدأ. ونتيجة لسوء تفسيرها، فهي مازالت تعرف كمساواة في الحقوق. غير أن المساواة في الحقوق (أو بفعل القانون) لا تؤدي حتما إلى مساواة فعلية. فهي تواجه أنواع التمييز، على أن الأمر لا ينحصر في التمييز المباشر أو غير المباشر الذي يصيب النساء بالنظر إلى وظيفتهن الانجابية والتي ترجمها المجتمع دوما بصورة سلبية على صعيد شروط الحياة وجازاها بتوزيع غير متساوٍ للسلطة الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن التعريف الحقيقي يشمل كل الجوانب المرتبطة بالأساس بالبناء الاجتماعي الذي يترجم إجتماعيا الجنس البيولوجي على أساس دور محدد، للذكر والأنثى، ويدرج تراتبية تَفَوُق الرجال على النساء. وهذا المعيار لا يترك أي مكان للاختلاف، ويستمر في فرض قواعد وفي التأثير في السياسات الاجتماعية والمنظومات البنيوية، مما لا ييسر نمو شراكة متوازنة، بل يحدث بالعكس فارقا في العلاقات السلطوية بين النساء والرجال. كما أن هذا المعيار ما زال يعرقل إقامة مجتمع عادل، وفاعل وشامل لكل أفراده. وينتج عن هذه التطورات كون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في كل آراءه الصادرة بالإحالة الذاتية (كالميثاق الاجتماعي، والإعاقة، والمساواة بين الجنسين) أو في حالة إحالة برلمانية أو حكومية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعميم الولوج إلى العلاجات الأساسية)، يؤيد الاندماج العرضاني لأفق المساواة كمنهج يمنح للكرامة البشرية المكانة التي تستحقها، ويسعى إلى خلق دينامية للتوجه نحو مجتمع متماسك وقادر على تأمين الرخاء لكل أفراده (رجالا ونساءا) ويعمل على الارتقاء بالتنوع الثقافي والتصالح كعاملين أساسيين للمقاربة الثقافية.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فقد يكون من الأسهل دون شك بث تغيير في العقليات عبر انخراط فاعل لمواهب وكفاءات المجتمع المدني المنظم، على الشكل الذي تتكون وفقه فئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يعير اهتماما للحقيقة الميدانية وللعراقيل البنيوية، ولأسباب الإقصاء الاجتماعي، بل والإقصاء الذاتي الذي يكبح المساهمة الكاملة للنساء في الولوج العادل للحقوق والموارد. هؤلاء هم الشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون الذين سيُفَعِلون تشريع الشغل والسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الميدان. إنهم

في الحياة العملية، السعي إلى توزيع متساو للسلطة الاقتصادية

دعامة احترام، وضمان، وتحقيق حقوق وأهداف متعاقد حولها.

إن تملك هذه الثقافة الجديدة، والرغبة في تجديد التضامن الوطني، وتوسيع حكامة السياسات العمومية وخاصة تخصيص خط من الميزانية لتمويل جميع التدابير التي تشجع على إدراج مفهوم النوع ومقاربته في كل الميادين وعلى كل الأصعدة، يتطلب إرساء حوار هادئ، ومسؤول وديمقراطي. هذا الحوار ينبغي أن ينظم في فضاءات تُطرح وتُعاش فيها قضايا اللامساواة، بين القطاعات المعنية مباشرة بالموضوع، ومن طرف فاعلين قادرين على إدراج إجتماعات موضوعاتية وعمليات نوعية وإيجابية لفائدة النساء، في أجندتهم السياسية، كما توضح ذلك المذكرة رقم 5 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تنص بأن : «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يحث المشرع والحكومة على تبني وتشجيع مبدأ العمل الايجابي لفائدة النساء، في جميع الميادين حيث حقوقها في المساواة محدودة أو محمية بصورة غير كافية، أو للعمل من أجل تحقيق التكافؤ في حظيرة الهيئات المنتخبة أو المعينة. كما يدعو المجلس الأحزاب السياسية، والنقابات والمنظمات المهنية إلى تشجيع هذا المبدأ وإلى إقراره داخل هيئاتها».

ومن جانب آخر، وكما يؤكد على ذلك تفعيل المساواة، فإن أحد السبل المناسبة لبناء برنامج عادل، يرمي إلى توضيح الرؤية المجتمعية لقضايا النوع، يمر عبر محور تنمية وتحسين التمثيلية الديمقراطية في قطاعات محددة بدقة وقادرة أكثر على تقديم أفضل إمكانية لكل مبادرة للتغيير أو التقدم نحو مستقبل اجتماعي أكثرعدلا.

لكن ولوج النساء إلى السلطة الاقتصادية يثير سؤالا حقيقيا مرتبط بالمشاركة النقابية للمرأة، والذي يرمي أولا إلى خلق وعي لدى النساء بحقوقهن الأساسية غير القابلة للتجزئة. ثم، المشاركة المزدوجة للنساء بواسطة الولوج إلى التمثيلية خاصة في مجالس الإدارة، التي لها تفويض تحديد الخطوط الموجهة للسياسات النقابية وبتفعيل العمليات النوعية الملموسة لفائدة النساء.

وفي نفس السياق، فإن أنواع التمييز المبنية على الجنس سوف تناقش في أماكن العمل من لدن النساء والرجال في الفضاءات التي تبنى فيها الاختلالات ويعاد انتاجها واستمرارها،

فضاءات تتواجه فيها المنظومتان العائلية والمهنية وحيث المشاكل المرتبطة بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة ينبغي أن تجد حلا. وسوف تطرح المسألة مباشرة للفاعلين المعنيين وتصاغ الأجوبة السياسية لهذه الشراكة الجديدة، الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الملائمة مع الحياة الأسرية، وحقوق الأطفال، والتوازن الأسري، والتوافق الحيوي للمساواة، وطبعا الحياة الاقتصادية في عالم شمولي. وفي نهاية المطاف، فإن مجموع نظام الحماية الاجتماعية ينبغي أن يتطور بتناغم وتنسيق مع المنظومة الاجتماعية التي تبقى الأكثر انغلاقا أمام مساواة النوع.

وفي رأي أول تم تبنيه بالإجماع ويحمل عنوان «من أجل ميثاق اجتماعي جديد، ومعايير ينبغي احترامها وأهداف يجب التعاقد حولها»، أقر المجلس مجموعة مرجعية من المبادئ والحقوق الأساسية على شكل أهداف يُحتج بها ومسنودة بمؤشرات للتقدم.

يتعلق الأمر بخطاب أساسي موجه إلى جميع المستهدفين بالرأي، بغاية الارتقاء بشكل ملموس، بأهداف سياسة اجتماعية مندمجة، بدعوتهم إلى اعتبار المرجعية كأرضية دنيا من الحقوق، لها وضع خطوط توجيهية عند تصور، وتقدير وتحسين السياسات الاجتماعية العمومية والخاصة، التي تستخدم كقاعدة للمفاوضات الجماعية، والحوار الاجتماعي والحكامة المسؤولة، وكدليل في إعداد وتطبيق القوانين والأنظمة.

يتعلق الأمر بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمذكرة للسير نحو ميثاق اجتماعي جديد وللانخراط في استراتيجية حقيقية للتماسك الاجتماعي لبناء مجتمع عادل وفاعل ومعتمد على الحوار الاجتماعي، وأولوية القانون، والمسؤوليات المتقاسمة وتقديم الحسابات بإعطاء الأفضلية لخيار شراكة مبدعة عبر ما يسميه المجلس «إبرام صفقات مجددة كبرى».

صفقات تؤسس للحوار المدني، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الوطنية والدولية وتبحث عن حلول توافقية وتدعو إلى انخراط الفاعلين المحتملين، وأساسا الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جميع الأطراف المعنية إلى الاطلاع على آراءه وتوصياته ومناقشتها بهدف فرض احترام الحقوق الأساسية، وضمان وتحقيق تطبيقها وبالخصوص مسألة المساواة ومقاربتها المندمجة، من أجل تدبير حكومي أفضل واستثمار متجدد في الحقوق الاجتماعية وفقا لروح الدستور وللآليات الدولية في مجال الحقوق البشرية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية مستقلة، يؤمن منذ احداثه من طرف صاحب الجلالة يوم 21 فبراير 2011، مهمات استشارية لدى الحكومة وغرفتي البرلمان. ويتركب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من 99 عضوا يمثلون القوى الحية للبلاد، موزعين على خمس فئات : المنظمات النقابية، المنظمات والجمعيات المهنية، المنظمات والجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والنشاط الجمعوي، الشخصيات بالصفة، والخبراء المعينون من قبل صاحب الجلالة.

ويساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالنظر لتمثيليته، في تنمية الديمقراطية التشاركية ويشكل قوة اقتراحية من شأنها المساعدة في تحسين فعالية السياسات العمومية.

ويتم انجاز أشغال المجلس في إطار ست لجن دائمة هي :

- لجنة الشؤون الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية ؛
- لجنة التكوين، والتشغيل والسياسات القطاعية ؛
- لجنة الشؤون الاجتماعية والتضامن ؛
- لجنة البيئة والتنمية الجهوية ؛
- لجنة الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الجديدة ؛
- لجنة الظرفية الاقتصادية والاجتماعية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دورة عادية

مريم بنصالح شقرون، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب

«Global Gender Gap Report 2012»، وهو التقرير الدولي حول الفوارق بين الرجال والنساء، يصنف المغرب في المرتبة 129 من بين الـ 135 دولة التي تمت دراستها. ينبغي تكسير السقف الزجاجي. حوار أجرته فريدة موحا

لقد حظي خطابكم بمناسبة الذكرى العاشرة للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية بالتقدير لأنه نابع من القلب. ما هي الروابط التي تجمعكم بهذه المنطقة ؟

لقد شكل الاحتفال بالذكرى العاشرة للمبادرة الملكية بالنسبة لي ابتهاجا كبيرا. أولا كرئيسة للإتحاد العام لمقاولات المغرب، ولكن بالخصوص كإبنة فخورة بهذه المنطقة التي أكن لها محبة خاصة، والمعروفة بافتخار سكانها ووطنيتهم المتجذرة. هذه المنطقة الغنية بأراضيها الخصبة ومواردها الطبيعية وإمكانياتها السياحية والصناعية في المستقبل القريب.

مؤخرا، أكدتم التزامكم «كمواطنة متشبثة بقيم الديمقراطية»، أنكم تصطفون إلى جانب «الذين اختاروا المساواة بين الرجل والمرأة». وحتى لو لاحظنا تقدما منذ المدونة، فإن العراقيل لولوج العمل المقاولاتي بالنسبة للمرأة ما زالت متعددة ؟

بادئ ذي بدء، لا يمكن إلا أن نهنئ أنفسنا بالمكانة المتزايدة التي تحتلها النساء المغربيات في المشهد السوسيو اقتصادي بفضل الاصلاحات التي حصلت خلال السنوات الأخيرة بالمملكة، والتي غيرت في العمق، في عقد واحد، صورة المغرب، ومكنت بذلك من تحقيق تقدم ملموس في ميدان حقوق الإنسان ومن الارتقاء بالحكامة وبجاذبية الاقتصاد المغربي. ولكن بالرغم من كل هذه الإنجازات، فإن النساء المقاولات ليست بالعدد الذي ينبغي أن تكن عليه وذلك مهما كان «المقياس» المستعمل (محدث مقاولة، مسير، مقاول ذاتي، مستقل...). وإلى قلة التشجيعات وللأحكام المسبقة، تضاف الصعوبة الرئيسية المتمثلة في مشكل التمويل. فتخوف وتردد الأبناك يبقيان من الكوابح الرئيسية في إحداث المقاولة. وعلى صعيد انجاز الاستثمار، فإن نقص العقار وغلاءه هي أيضا من بين أهم العراقيل أمام خلق المقاولات. وبالتالي، فقد يكون من المفيد أن تفرض الحكومة على الشبكات المصرفية بأن تُصْدِر سنويا معدلات الرفض البنكي حسب نوع حامل المشروع، حتى نرصد وجود ميز ونطور ربما ضمانات إضافية بالنسبة للنساء.

لقد أعلنتم عن موقع المغرب في التصنيف الدولي المذكور سلفا الصادر سنة 2012. ما هو هذا التصنيف وما هو شعوركم الخاص حوله ؟

إن التقرير الدولي عن الفوارق بين الرجال والنساء يصنف المغرب في المرتبة 129 من بين 135 دولة تمت دراستها. وهذا الوضع يسائل سياسات بلادنا من أجل العمل لصالح التكافؤ الذي ينادي به الدستور. إنه ترتيب يعتمد على قدرة البلاد على تقليص اللامساواة بين الجنسين في مجال الصحة، والولوج إلى التعليم، والمشاركة السياسية والمساواة الاقتصادية. وهنا نقطة الضعف. بالمغرب 13% فقط من المقاولات المغربية تضم في مساهميها نساء. وهذا الرقم يحمل المسؤولية لحيوية المقاولة النسوية بالمملكة. فأقل من نصف المقاولات المغربية تضم امرأة في هيئاتها التسييرية. ومن ضمن هذه النساء، المكونة جيدا في الغالب، تجد أن تدرجهن المهني بدأ من «أسفل السلم». والنساء تواجهن عقبات مباشرة وغير مباشرة في ارتقائهن المهني. والنتيجة : تمييز في مجال الترقية، والأجور والامتيازات. وإذا كان المغرب قد حقق تقدما ضخما في مجال الصحة ومعدل الحياة، فإن الفرص الاقتصادية المفتوحة في وجه النساء تضل ضعيفة جدا. وهناك مجهود كبير ينبغي بذله في مجال المشاركة السياسية والاقتصادية.

لقد صرحتم خلال الندوة المخصصة للحكامة النسوية بأن مبدأ تكافؤ الفرص مركزي في تفكير وعمل الإتحاد العام لمقاولات المغرب. ماذا تقصدون بذلك ؟

إن مبدأ تكافؤ الفرص مركزي في تفكير وعمل الإتحاد العام لمقاولات المغرب. وبالفعل، فإن ميثاق المسؤولية الاجتماعية لإتحادنا ينص على مسألة المساواة ضمن أهدافه. وللتذكير، فإن ميثاقنا يستمد أسسه من الدستور الوطني، ومن المبادئ الكونية لحقوق الانسان والحقوق الأساسية للعنصر البشري وفقا لتوصيات واتفاقيات المنظمة الدولية للشغل ومنظمة الأمم المتحدة.

وقد سهرنا في إطار إتحادنا على التقدم في اتجاه التكافؤ في مختلف هيئاتنا المسيرة. وقد أدرجت قوانين الإتحاد المصادق عليها في 2012 التكافؤ على صعيد مختلف الهيئات، في ما يتعلق بتعيين الأعضاء على صعيد المجلس الإداري، والمجلس الوطني للمقاولة. كما نلاحظ توجها تلقائيا نحو التكافؤ على صعيد اللجن الدائمة والفروع الاقليمية للإتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبالنسبة للفريق الدائم، فإن التكافؤ أكثر من فعلي، حيث أن النساء تمثلن 67% من موظفي الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

وعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة التي يمنحها الإتحاد العام للمقاولات بالمغرب، تمكن، عند معاينة المقاولة، من التعرف على سياستها وعلى جهودها الفعلية في مجال «النوع».

ونحن نحث، ونواكب ونتابع، في إطار تحسن مستمر، انجازات المقاولة، من التوظيف إلى التمثيلية داخل هيئات الحكامة.

وينبغي أن يتم التركيز على تعليم النساء وتكوينهن. فنسائنا ينبغي أن تتوفرن على الأدوات الكافية للتفاوض حول أجورهن، ولإبراز مؤهلاتهن، والدفاع عن حقهن في احتلال المناصب التي تليق بكفاءتهن.

النساء فاعلات في التنمية الجهوية والمحلية : سياسة المساواة في بلجيكا الفرنكوفونية

فضيلة لعنان
وزيرة الثقافة، والسمعي البصري والصحة وتكافؤ الفرص
اتحاد والونيا–بروكسيل – مملكة بلجيكا

على الصعيد الدولي، والجهوي، والمحلي، ولكن أيضا على مستوى المتعدد الأطراف، فالسياسة هي السلاح الحاسم لتكافؤ الفرص بين الجنسين، وأحيانا للتكافؤ في حد ذاته. والفكر الشامل يتغذى بالتجربة الدولية، التي تلهمه بدورها. والكاتبة، من بورندي إلى بلجيكا، تدرك مساهمة النساء والشروط الواجب توفيرها لتفتق قدراتها. وكما في الغالب، هنا، فإن القانون هو الذي يحرر، والحرية التي تكبل في الأوضاع المكتسبة.

«إن ولوج المرأة إلى المساواة التامة سيشكل العلامة الواضحة للحضارة وسوف يضاعف مرتين القوى الفكرية للعنصر البشري». ستاندال

إن قضية التنمية وقضية النوع مرتبطتان بشكل وثيق. فانخراط نصف ساكنة دولة ما في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية يبدو لي ضرورة. ففي عالم تتعاظم فيه التفاوتات الاجتماعية، فإني مقتنعة تماما بأن المبادرات المدمجة للنساء بوسعها أن تشكل استراتيجية حكيمة كبديل للطابع المتوحش أكثر فأكثر للعولمة.

العلاقات متعددة الأطراف ترتقي بدور النساء في التنمية

قبل تعميق أهمية انخراط المرأة في التنمية الجهوية، أود أن أؤكد بأن المساواة بين الرجال والنساء هي ليست فقط مبدأ أخلاقيا مؤسسا، ولكن أيضا محركا للحيوية بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية. ورغم كونها قيمة مركزية وأساسية، فإن تحقيقها ليس بالأمر المكتسب، بل تظل تحديا – ونضالا في بعض الحالات – لمجموع مجتمعاتنا، وتتطلب عملا يوميا للتعريف والتربية.

يُعرف عالم الاقتصاد الفرنسي فرنسوا بيرو مفهوم التنمية بأنه : «توليفة للتغيرات الذهنية والاجتماعية لساكنة ما تجعلها قادرة على الزيادة تراكميا وبشكل دائم في ناتجها الحقيقي والاجمالي»[1]. ورغم أن الفكرة الاقتصادية تهيمن على هذا التعريف، فإن المسألة الاجتماعية، والحكامة أو أيضا البيئة، تشكل فيها أبعادا أساسية. وكدليل على ذلك، نشير بالخصوص إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذي ركز أشغاله في مجال التنمية، على خمسة مواضيع ذات أولوية :

- الحكامة الديمقراطية ؛
- تقليص الفقر ؛
- الوقاية من الأزمات ؛
- البيئة ؛
- محاربة السيدا.

وفيما يخص دور المرأة في المشاركة السياسية وفي الحكامة الجيدة، فإن القضية تظل شائكة، سواء بالدول التي تسمى «سائرة في طريق النمو» أو في الدول المسماة «المتقدمة». ففي ما يتعلق بهذه الدول الأخيرة، فإن العديد من الدراسات تظهر أسقفا زجاجية وفوارق إحصائية في مشاركة المرأة في القرارات العمومية، والعديد من هذه الدول ومن بينها بلجيكا، تلجأ إلى أنظمة أعمال إيجابية أو محاصصة

المشاركة بفعالية في الانتخابات : إشارة ملموسة على تحرر النساء بإفريقيا

لبلوغ مشاركة متوازنة للرجال والنساء في القرارات التي تهمهم، سواء بالمقاولات، أو بالمنظمات النقابية، أو في السياسة، إلخ.

وبالموازاة، توجد أمثلة لبلدان «في طريق النمو» كان لحملات للتوعية وقْع فيها على المساواة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية. فمثلا ببورندي، حيث دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل كثيف

بالتنمية أو بدونها : النساء يلجن المؤسسات : هنا إتحاد والونيا – بروكسيل يستقبل وفدا من الكونغو

الانتخابات الأخيرة، فإن هذا التدخل مكن من الحصول على تمثيلية تصل إلى 46%[2] من النساء داخل الغرفة العليا (مجلس الشيوخ). وهذه حالة استثنائية بإفريقيا.

الدائرة الفاضلة، من التربية إلى نمو الناتج الداخلي الخام

في البلدان السائرة في طريق النمو، يبدو أن تحدي مشاركة المرأة معقد للغاية، بالنظر لكونه ناتج عن تمييزات بنيوية اتجاه المرأة، في ميدان التربية، والتشغيل والقانون المدني. ولذلك، فإن هدف توازنٍ بين الرجال والنساء يتطلب استراتيجية شاملة تشرك مجموعة من قطاعات المجتمع. وفي هذا الصدد، فإن تربية الأطفال وخاصة الفتيات، ينبغي أن تكتسي طابع الأولوية حتى تتمكن الأجيال الصاعدة من التوفر على المعارف والأدوات اللازمة التي تمكنها من أن يكون لها صوت كمواطنين (أو مواطنات) ولكن أيضا كممثلين (أو ممثلات) لمجموعاتها.

تمر التنمية أيضا عبر تشجيع وتحسين الخدمات العمومية، كالولوج إلى العلاجات الصحية، والولوج إلى الماء، وتطوير معايير النظافة. ويبدو لي مهما بأن تكون النساء ممثلات بالمصالح العمومية المتواجدة بالمدن والبلدات بواسطة ناطقات تدافع عن حقوقهن.

وفي ما يخص التنمية الاقتصادية، فقد أظهرت عدة تجارب ميدانية بأن مشاريع وضعت من أجل تعزيز ولوج النساء إلى المقاولة قد ساهمت في النمو الاقتصادي للجهة. وإضافة إلى ذلك، فقد برهنت الدراسات بأن ولوج المرأة إلى سوق الشغل تنتج عنه زيادة أكبر في الناتج الداخلي الخام للبلاد. فإذا كان الأمر هكذا، فإن زيادة الناتج الداخلي الخام بالولايات المتحدة الأمريكية قد يصل إلى 5%، وحوالي 34% بمصر[3].

بلجيكا تضع مسألة النوع في باب تكافؤ الفرص

في بلجيكا، على مستوى اتخاذ القرار، يعود أول قانون يفرض لأول مرة تمثيلية متوازنة للجنسين في اللوائح الانتخابية إلى 1994. وبضع سنوات بعد ذلك، تم قطع مرحلة إضافية بالتنصيص الصريح على المساواة بين الرجال والنساء بالدستور، والذي تنتج عنه التزامات ملموسة جدا، بالنسبة لتكوين الحكومة أو اعتماد اللوائح الانتخابية.

وقد تم أيضا طرح قضية النوع داخل إتحاد والونيا – بروكسيل[4] وأنا أدعم كل يوم العمل الأساسي الذي أنجز من أجل تدارك عدم التوازن بين الرجال والنساء، وبشكل أشمل قضية تكافؤ الفرص. وقد تم وضع برنامج عمل حكومي سنة 2005 أطلق عليه إسم «برنامج العمل الحكومي من أجل الارتقاء بالمساواة بين النساء والرجال، والامتزاج الثقافي والإدماج الاجتماعي».

في مجال المساواة بين الرجال والنساء، طورت الحكومة برنامجا للترويج من بين أهدافه محاربة الأفكار الجاهزة اتجاه المرأة، والارتقاء بالمساواة وبالاختلاط في التعليم، أو أيضا، تأمين المشاركة المتوازنة للنساء والرجال في اتخاذ القرار. وقد تم تفعيل مجموعة من التدابير لكل واحد من هذه الأهداف (غير الشاملة).

حكومة إتحاد والونيا – بروكسيل، شبه مناصفة بين النساء والرجال (على اليسار السيدة فضيلة لعنان)

وفي إطار محاربة الأفكار الجاهزة حول المرأة، فقد تم اتخاذ تدابير كتشجيع المساواة بين الرجال والنساء في البرامج السمعية البصرية أو في الإشهار من أجل نقل خطابات للعموم تحارب هذه الأفكار. وبصفتي وزيرة للقطاع السمعي البصري ولتكافؤ الفرص، فإنني أسهر بشكل خاص على التنفيذ الجيد لهذه التدابير.

وفي ما يخص الارتقاء بالمساواة بين الجنسين داخل التعليم، فقد وجه اهتمام خاص لإقامة اختلاط في مختلف المستويات والشعب المدرسية. وفي إطار المنهجية المنبثقة من هذه المقاربة، فقد خضع المدرسون بدورهم إلى حملات تحسيسية حول المساواة بين الفتيات والفتيان في المحيط المدرسي.

وسواء تعلق الأمر بالسياسات التربوية أو الثقافية، فإن المشاورات التي تسبق القرارات السياسية تلعب دورا أساسيا. وقد أعطيت الأسبقية لمشاركة متوازنة في الأجهزة الاستشارية وأقر إتحاد والونيا – بروكسيل سنة 2002 مرسوما ملزما، يحدد في تركيبة هذه الأجهزة عدم تجاوز نسبة الثلثين من نفس الجنس.

إن فرض حصص قد يصدم، لأن الأمر يناقض بشكل أو آخر حرية الفرد في اختيار ممثل له. ولكن بدون هذه الحصص، سيظل لنا لمدة أجيال عديدة جمعيات دون وجود نسوي وازن، اعتبارا للحواجز اللاواعية غالبا التي تحرم النساء من بلوغ مناصب المسؤولية.

وآتي إلى المثال الثاني الذي أرغب في معالجته هنا. فأنا على يقين بأن عمل النساء في ظروف من المساواة تمثل بالنسبة إليها ضمانة للاستقلالية والحرية. ولكننا نعلم بأن العقليات والممارسات تتطور بشكل أبطأ من الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية.

ففي حين يجري حث النساء على احتلال مكان في سوق الشغل وعلى ولوج نشاط مهني طموح، مازال يعود إليهن القيام بالواجبات المنزلية والمرتبطة بتربية الأطفال. وفك هذا التناقض يفرض طبعا في جدول أعمال التشاور الاجتماعي، بالمقاولات، وبالقطاعات المهنية، طرح مسألة وضع تعديلات تمكن المرأة من التوفيق بين حياتها المهنية وحياتها الأسرية، على صعيد أوقات العمل، وفي نظام العطل، إلخ.

المقاولة، موازنة الحياة المهنية والحياة الأسرية

بلجيكا كما في أماكن أخرى، مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به

رغم هذه الجهود، فإن التفاوتات ما زالت قائمة وتُترجَم بفوارق هامة في الرواتب – تقدر بـ 25% – بين العاملين والعاملات. فبحكم انكبابهن على حراسة أطفالهن، صغيري السن بالخصوص، فإن النساء تدعن غالبا دورهن وتضيعن فرصا مهنية مما يفسر جزءا كبيرا من التمييز في الرواتب.

دار الحضانة، من أجل أن توفق النساء بين الأسر والعمل

وبما أن حراسة الأطفال يمكن أن تشكل عائقا رئيسيا للنشاط المهني، فإن تنظيم استقبال الأطفال الصغار لها وقع مباشر على معدل تشغيل النساء. ومنذ عدة سنوات، وضع الإتحاد هذه الاشكالية ضمن أولوياته، وطور برامج لفتح حضانات أو صيغ لحراسة الأطفال حتى لا تتم سعادة بناء أسرة على حساب الرغبة المشروعة للنساء في بلوغ استقلالهن الاقتصادي.

إن قضية النوع وقضية التنمية مرتبطتين بشكل وثيق. فالتنمية السوسيو– اقتصادية لبلد ما، وبالأحرى لجهة ما، تمر بإدماج هذه النساء في مسلسل القرار، ولكن أيضا في الدائرة الاقتصادية. وتظل التربية أداة أساسية تمكن من نقل أفكار المساواة وتسهيل إدماج المرأة في التنمية الجهوية والمحلية.

1) التعريف الكلاسيكي لفرانسوا بيرو في 1961.
2) Fast Facts : United Nations Development Programme : "Gender equality and democratic givernance", p. 2
3- A Roadmap for promoting Women's economic Empowerment, United Nations Foundation, p. 12
4- يسمى أيضا «المجموعة الفرنسية»، فإتحاد والونيا – بروكسيل هي الهيئة السياسية المسؤولة عن الثقافة لوالونيا وفرنكوفوني بروكسيل.

النساء والتنمية المحلية : تجارب دولية ودروس بالنسبة للمغرب

نجاة رشدي
سفيرة للأمم المتحدة

الكاتبة، التي توجد في قلب آليات الأمم المتحدة، تلخص الطريق الذي قطعته هذه المنظمة المتعددة الأطراف والتعزيز المستمر لقناعاتها ولأعمالها من أجل تقعيد التنمية المستدامة على أسس أكثر إنصافا مما هي عليه اليوم بخصوص الموقع الذي تحتله النساء في المجتمعات البشرية. وقد أعطى التطوع أكله وأظهر فعاليته.
والآن، هناك أهداف جديدة مسطرة ووسائل جديدة متوفرة.

أهداف الألفية، بين الوعود والانجازات

في ميثاق الأمم المتحدة، التزمت جميع الدول بالعمل على «الإرتقاء بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب». وفي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعترفت هذه المنظمة بالكرامة الملازمة وحقوق كل فرد، بما فيها حق كل رجل وكل امرأة في مستوى عيش لائق. وحماية حقوق المرأة أساسي لضمان مساهمة النساء في التنمية، والسلام والأمن.

وقد اعترفت الأمم المتحدة بهذه المُسَلَّمة منذ انشائها وجعلت منها أحد أهدافها. ومنذ عقد من الزمن، في مطلع الألفية الجديدة، حددت المنظمة أيضا أهدافا ملموسة لتحرير النساء، والرجال والأطفال من الظلم والفقر المدقع. وبالفعل، فإن الأزمات الاقتصادية، والحروب والنزاعات التي تواجهنا تجد جذورها في التفاوتات الاقتصادية، والنزاعات الاجتماعية، والطائفية الدينية، والخلافات الترابية والتحكم في الموارد الطبيعية. وهذه الأزمات تثير تدخل فاعلين جدد إلى جانب الحكومات المحلية. وهكذا، فإن الحل الفعلي لهذه الأزمات وبداية نمو مدمج ومنصف يمر عبر انخراط هؤلاء الفاعلين الجدد. وفي هذا الإطار، من الضروري تحديد دور أوسع للمؤسسات الدولية، من جهة، وللفاعلين الترابيين (من مدن، وجهات، وحكومات محلية)، من جهة أخرى، في حل النزاعات والأزمات وصياغة سياسات للتنمية المستدامة. كما من الأساسي وضع أرضيات لربط الأعمال المحلية، مع وضعها في انسجام مع السياسات الوطنية. وفي هذا الإطار تندرج مبادرة دعم الشبكات الترابية والموضوعاتية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وهذا ليس هدفا طوباويا : إنه قابل للإنجاز، كما يدل على ذلك التقدم الهام الحاصل خلال العقد الأخير. وقد رأينا أن :

- الأهداف الثمانية للألفية للتنمية وإطارها التفعيلي قد خدمت جيدا التنمية البشرية لكل أقطار المعمور ؛

• الروح التطوعية خلقت دينامية إيجابية ؛
• ليست هناك حتمية مسبقة، فكل دولة تتوفر على مؤهلات رائعة ؛
• لقد تم ملئ الهوة بين الأقطار، وبين جهات القطر الواحد بفضل شراكة حقيقية بين الدول، والقطاعات، والمجالات الترابية والشعوب ؛
• لقد تم رفع قضايا التنمية إلى أعلى مستوى سياسي ؛
• لقد قامت الدول برفع تحدي ترجمة رؤيتها الخاصة حول التنمية في مخططاتها الوطنية.

ولقد رأينا معدل التمدرس يتضاعف مرتين بأثيوبيا وتنزانيا وعاينا أقطارا كالجزائر وملاوي تتحول من مستوردة للمواد الزراعية إلى مصدرة لها. لقد شهدنا تقلص الإصابات بفايروس السيدا بدول إفريقيا جنوب الصحراء وعدد الحالات المعلنة للإصابة بحمى المستنقعات ينخفض بالنصف بالدول التي تنتشر فيها بشدة هذه الإصابة كرواندا وزامبيا.

ومع ذلك، فإن النساء يحملن عبئا من الفقر غير متكافئ في العالم. فالإحصائيات تشير إلى أن النساء هن أكثر قابلية من الرجال لكي يصبحن فقيرات ومعرضات للجوع والعنف بالنظر للتمييز المنهجي الذي يتعرضن له في مجال التربية، والعلاجات الطبية، والولوج إلى عمل لائق وإلى الملكية، مع دور شبه منعدم في مسلسل اتخاذ القرار، في حين أن مكانة المرأة في الساكنة النشيطة ما فتأت ترتفع رغم الأزمة. وتشغيل المرأة ودخولها عالم المقاولة ينموان بجميع بقاع العالم، سواء تعلق الأمر بالاقتصاديات الصاعدة أو المتقدمة.

وتشكل النساء المقاولات جزءا متزايدا ضمن مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة وتخلقن فرصا جديدة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. بيد أنها تواجه غالبا حواجز نوعية عند إنشاء وتطوير مقاولتهن، أو عند البحث عن عمل. وما زال الطريق طويلا للانتقال من المساواة القانونية إلى المساواة الفعلية وبالرغم من شواهدهن التي تتجاوز أحيانا شواهد زملائهن الرجال، فقليلة هي النساء التي تحتل مناصب تتطلب كفاءة وأجرهن في المعدل أقل بـ 27% من أجر الرجال. كما تظل بعض القطاعات حكرا على الرجال بنسب جد مرتفعة. ولهذه الأسباب، فإن منظومة الأمم المتحدة جعلت دوما من تحرر المرأة ومساهمتها في صلب استراتيجيات التنمية، لأنه حينما تحترم المساواة بين الجنسين بشكل أفضل، يكون النمو الاقتصادي أسرع، والفقراء يخرجون بشكل أسرع من دائرة الفقر وظروف عيش الرجال، والنساء والأطفال تتحسن. ولذلك،

التنمية المستدامة بالجهة الشرقية: نساء تتعبئن وتتكونن في مجالات البيئة في حياتهن اليومية

فمن بين الأهداف الثمانية للتنمية لإعلان الألفية، إثنان مرتبطان مباشرة بتنمية المرأة :

• الأول يرمي إلى الإرتقاء بالمساواة بين الجنسين ومنح استقلالية للنساء (إعطاء المرأة سلطة متساوية للتدخل في القرارات التي تؤثر على حياتها، هي إعطائها مفتاحا لاستقلاليتها) ؛
• الثاني هو تحسين صحة الأم (معدلات وفيات الأمهات تظل غير مقبولة في عدة دول سائرة في طريق النمو، ففي سنة 2005، فقدت أزيد من 500 000 امرأة الحياة أثناء الحمل أو خلال الأسابيع الستة التي تلت الوضع).

وقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في 2 يوليوز 2010، من أجل إحداث هيأة واحدة للأمم المتحدة، «هيئة الأمم المتحدة للنساء»، مكلفة بتسريع التقدم في تحقيق مساواة الجنسين وتمكين النساء. وهذه المؤسسة الجديدة تتوحد فيها أربع هيئات : صندوق الأمم المتحدة للتنمية للنساء، قسم الإرتقاء بالمرأة، مكتب المستشارة الخاصة بخصوص إشكالية الرجال–النساء والمعهد الدولي للبحث والتكوين للإرتقاء بالمرأة.

النساء، محرك التنمية البشرية المستدامة

يُبرز تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المقاولة وتشغيل النساء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تحسنا في التكوين وارتفاعا مقابلا للنشاط المقاولاتي ولتشغيل النساء. وبالفعل، فإن انجازات أقطار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول المساواة في مجال التربية تمثل فرصة من أجل نمو مدمج وتنمية القطاع الخاص، علما بأن هذه الانجازات ينبغي أن تنقل إلى سوق الشغل.

كما يظهر هذا التقرير بأن ترقية المساواة بين الجنسين، والتحرر الاقتصادي للمرأة ودعم ولوج المرأة إلى عالم المقاولة، هي مكونات استراتيجية فعالة لخلق فرص الشغل، وتنشيط التنمية الاقتصادية، وإعطاء المزيد من السلط للنساء وتشجيع التماسك الاجتماعي.

وبذلك، فإن ولوج المرأة للمقاولة ولسوق الشغل، خاصة على الصعيد المحلي والجهوي، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يستحق اهتماما خاصا للوصول لهذا المورد الذي لا يستغل بصورة جيدة وتشجيع النمو الاقتصادي. وكما يوضح ذلك المؤطَرين 1 و 2 من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي « WEF report, Women's Empowerment : Measuring the Global Gender Gap»، فهناك ارتباط مباشر بين مؤشر التنافسية ومؤشر النمو لبلد ما وتصنيفه من حيث التفاوتات النوعية الجنسية.

فليس هناك شك إذا بأن المشاركة الاقتصادية للنساء، وتواجدهن بسوق العمل عدديا، أمر هام ليس فقط من أجل محاربة الفقر بصورة أكثر فعالية، ولكن أيضا كمرحلة هامة نحو الزيادة في دخل الأسر ومن أجل تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والوطني.

لقد تم التأكيد على هذا الدور المحرك للمرأة في التنمية البشرية من طرف البروفسور والحائز على جائزة نوبل السيد أمارتيا سين – أب مفهوم التنمية البشرية – الذي يقول دائما بأن المجتمع يحتاج إلى أن يرى النساء ليس كمستفيدات سلبيات من المساعدة ولكن كفاعلات حيويات في التحول الاجتماعي وكعناصر للتغيير. وهذه الرؤية تؤيدها بقوة مجموعة من الاثباتات تأكد أن حق النساء في التربية، والشغل، والملكية لها بالغ التأثير في قدرتها على مراقبة محيطها والإسهام في التنمية الاقتصادية. لكن المشاركة الاقتصادية لا ينبغي أن تقرأ كرفع في عدد النساء المساهمات في الحياة العملية، ولكن التأكد أيضا بأن أجورهن على قاعدة متساوية مع زملائهن الرجال.

ومن جانب آخر، فإن غياب المرأة في هياكل الحكم والقرار يعني بشكل لا يقبل الجدل بأن السلطات الوطنية، والجهوية والمحلية لا تدرج لزاما أثناء تحديد الأسبقيات وتوزيع الموارد، المساهمة الهامة للنساء، اللواتي توفر لهن تجربة الحياة مقاربة مختلفة لحاجيات المجتمع، وللانشغالات والمصالح. لذلك، لا يمكن أن يحدث تحول حقيقي دون كتلة كافية من النساء المتواجدات في مسلسلات القرار وكعنصر اقتصادي نشيط. ومن جانب آخر، فإن مستوى التعليم يشكل دون شك شرطا أساسيا لتمكين المرأة من الخوض في جميع دوائر المجتمع، لأنه بدون تعليم بمستوى التعليم المقدم للرجال، ليس بإمكان النساء الولوج إلى وظائف مرتفعة الأجور بالقطاع المهيكل، والمشاركة في هيئات القرار (أو أن تمثل فيها) وبالتالي يكون لها تأثير سياسي.

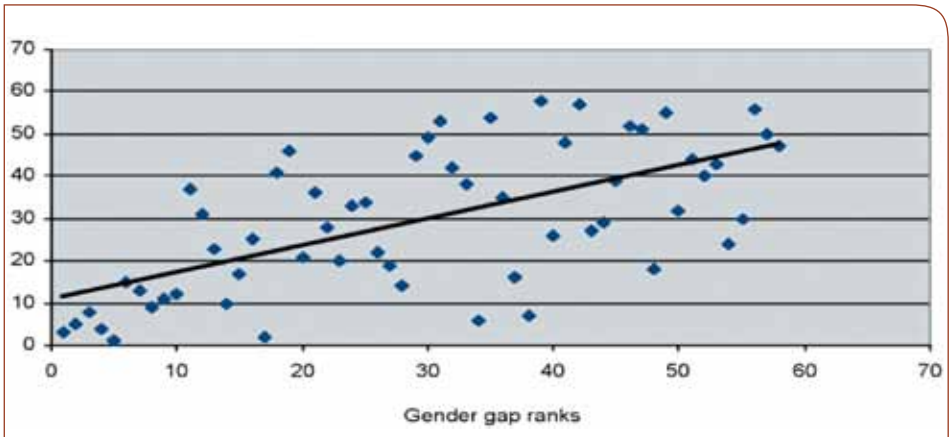

الترابط بين رتبة مؤشر نمو التنافسية ورتبة فارق النوع
(WEF report, Women's Empowerment : Measuring the Global Gender Gap)

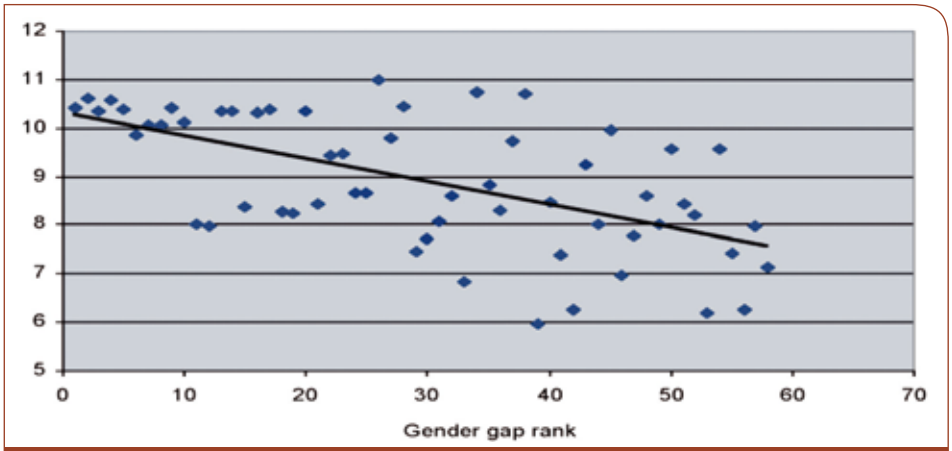

الترابط بين لوغاريتم الناتج الداخلي الخام للفرد ورتبة فارق النوع
(WEF report: Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap)

خاتمة

في كل مكان، شاهدنا الجهود المبذولة بخصوص أهداف الألفية للتنمية تحسن حياة ملايين النساء. إلا أن التقدم الملاحظ كان بشكل غير متساو، وبالنسبة للعديد من الأهداف نظل متخلفين : فهناك عدد كبير من النساء مازلن يعشن فقرا مدقعا ويشكون من العنف والقليل القليل من النساء يوجدن في مراكز القرار. في نموذج مجتمع تعادلي، يُحدث التوزيع الفعلي للسلطة السياسية والاقتصادية تحسنا في ظروف عيش النساء، بشكل مباشر لأنها تساهم حينها في القرارات التي تخصها وهي مستقلة ماليا، سواء في إطار عمل ذي جودة أو كمقاولة. وهذا يمكن دون شك من تنمية بشرية مستدامة أكثر إنصافا لكل المجتمع.

في 5 أبريل 2013، أعطيت الانطلاقة لحملة «1 000 يوم قبل نهاية 1915»، إذ أن 2015 هي السنة المقررة لإنجاز الأهداف الثمانية للألفية من أجل التنمية، وقد رأينا مرارا وتكرارا كيف يعاني الأفراد جسديا وفكريا من ويلات الفقر. لذا، فإن زرع حيوية جديدة في الالتزام والإرادة السياسية على الصعيد الدولي من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية – وخاصة الأهداف المتعلقة بتحرر المرأة وتمكينها – أمر أكثر من ضروري في الوقت الراهن وتفعيل الأهداف لما بعد 2015 حاسمة لتمكين النساء من لعب دورهن الكامل كمحرك للتنمية البشرية المستدامة.

وبطبيعة الحال سوف تتحجج بعض الدول بمشاكلها الاقتصادية حتى لا تدعم التنمية ببلدان أخرى. إلا أن الواقع في قريتنا العالمية، هو أن التقدم، والرخاء والأمن بالدول السائرة في طريق النمو لها وقع يتجاوز بكثير حدود الدول، بما فيها الدول الغنية.

وبالتزام دولي متجدد من أجل جيل جديد من أهداف الألفية للتنمية، ستكون لنا فرصة، ولكن أيضا مسؤولية جماعية، لبناء حقبة جديدة من الازدهار والرخاء المتقاسمين.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نتحد لتسريع التقدم ومساعدة عدد أكبر من النساء للمشاركة وللاستفادة من ثمار التقدم. علينا أن نقوي تحملهن حتى يستطيع أكبر عدد منهن العيش دون خوف وبكل أمان. علينا أن نحترم الكرامة كحق أساسي، لأنه في كل بقاع العالم تتطلع الشعوب إلى مستقبل أفضل، وإلى الازدهار وتطالب بالعدالة الاجتماعية، وليست هناك عدالة اجتماعية بدون إنصاف النساء.

تعزيز دور المرأة في التنمية، وتزويدها بكل القدرة الضرورية للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، وحمايتها بقوانين تضمن لها حقوقها، هو ببساطة السعي الكوني للتقدم والكرامة لصالح البشرية قاطبة. والتقدم حقا لم يكن مكسبا قط وتحقيقه يرتهن بالعمل الجماعي. لذا، فإن الأمم المتحدة أقرت معايير لتحديد أهداف للتنمية لما بعد 2015.

أهداف تضمن الإلتقائية والتناسق مع الأسبقيات العمومية، أهداف تود البلدان الأعضاء بلوغها، وتكون مبنية على قواعد صلبة تستند على نتائج أهداف الألفية للتنمية، أهداف ستدمج الدروس المستخلصة من الربيع العربي الذي شعر الجميع خلاله بأن مطلب ادماج اجتماعي وسياسي أوسع وتنمية عادلة لا يمكن أن يؤجل، أهداف تأخذ بعين الإعتبار أسبقيات التنمية بالنسبة للمجموعات الترابية مع إعطاء مجال لصوت ورأي الشباب وتستجيب لانتظاراتهم، أهداف بمقدورها أن تحرر ملايين النساء من معاناتهن اليومية وتمنحهن الوسائل للتحكم في مصائرهن، أهداف تترجم بأعمال ملموسة، بما فيها طرقا جديدة للشراكة الدولية أكثر ادماجا، بالتزام مُهيكل وبَناء للإعمال الفعلي لأهداف الألفية للتنمية 2.0، أهداف عليها أن تكون جريئة، وطموحة وكونية، ترمي بالطبع إلى تغييرات ولكن بالخصوص إلى إحداث تحولات اجتماعية حقيقية، تُفعل بمسؤوليات متقاسمة في إطار متعدد الأطراف متجدد يدمج ويثمن بروز أقطار الجنوب ويعترف بالتعاون جنوب–جنوب كآلية فعالة للتعاون والتنمية.

إن هذه الأهداف طموحة، لكنها تظل قابلة للإنجاز إذا ما عملنا يدا في يد. وهكذا يمكننا أن نترك للأجيال القادمة إرث عالم أفضل، بنفس جديد يبث في القيم الانسانية التي تُوحدنا، وهكذا سنتمكن من تسليم المشعل لكي تحتفظ هذه الأجيال بشعلة النضال من أجل المساواة، والعدالة، والرخاء والسلم موقدة.

التعليم من أجل استقلالية أوسع للنساء

مراجع

www.un.org , www.undp.org , www.unwomen.org www.worldbank.org, www.wef.org, www.ilo.org, www.unicef.org

مخطط عمل يرمي إلى تشجيع ولوج النساء إلى المقاولة وإلى التشغيل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2009)، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تقرير حول تنافسية العالم العربي 2012-2011، المنتدى الاقتصادي العالمي – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بحث عام لقياس فوارق النوع، 2005، منشورات المنتدى الاقتصادي العالمي.

دار الأمـومـــة، مـبـادرة مـجـددة لـمـنـح الـحـيـاة بـكـل أمـان

عبد الحكيم يسوف
متخصص في التنمية المحلية

تعتبر دار الأمومة، وهي ثمرة شراكة مؤسساتية وجماعية، اليوم، من بين المبادرات الميدانية المبدعة بالمغرب للمساهمة في الحد من وفيات الأم والوليد. والجهة الشرقية من المناطق التي تشملها هذه التجربة. تقديم وتحليل.

الاشكالية

في كل سنة، تقضي 1 500 امرأة عند الوضع، نتيجة تعقيدات لحظة الولادة أو بسبب التأخر في تقديم العلاجات الملائمة. وما زالت 55% من النساء القرويات تضعن في بيوتهن، مما يشكل خطرا على الأم والوليد. وتصل نسبة وفيات الأم اليوم 112 وفاة من بين 100 000 ولادة حية، وهو يعتبر من أعلى النسب في المنطقة المغاربية [1]. كما لا تزال وفيات حديثي الولادة، المرتبطة بالحالة الصحية للأم، مرتفعة في المغرب حيث تبلغ 19 طفلا من بين 1 000 طفل.

ورغم الجهود المبذولة، فإن العالم القروي ما زال يتحمل تداعيات الخصاص الملحوظ في البنيات الأساسية، وخاصة بنيات القرب الصحية. وهذه الوضعية تستمر رغم الالتزامات السياسية التي أخذتها البلاد على عاتقها لبلوغ أهداف الألفية للتنمية 4 و5 المتعلقة بتخفيض وفيات الأمهات وحديثي الولادة، ورغم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وبتحليل مختلف الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه الوضعية، تم تحديد مجموعة من العوامل التي تعد أصل هذا المشكل، ومن أهمها :

- ظروف الولوج الصعبة إلى العلاجات بالنسبة للسكان القرويين بالنظر إلى الاكراهات الجغرافية، والاقتصادية والثقافية (نُذكر أيضا بضعف وسائل الاجلاء الاستعجالي وبُعد المراكز الصحية، وخاصة بالوسط القروي) ؛
- عدم تعميم علاجات ما قبل الولادة والوضع في وسط غير محروس، خاصة في العالم القروي[2] ؛
- التوزيع غير العادل بين الوسط الحضري والوسط القروي لأطر وأعوان الصحة المؤهلين في مجال العلاجات الأساسية في ميادين التوليد والعناية بحديثي الولادة.

جواب برنامج التعاون المغرب – منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

يهدف وضع مشروع دار الأمومة، الذي أطلقه برنامج التعاون بين المغرب ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة سنة 2003 على

دار الأمومة بعين بني مطهر، اقليم جرادة

مستوى 4 مواقع نموذجية[3]، إلى تقديم عرض بديل في إطار الجهود المبذولة لتحسين خدمات الصحة لفائدة الساكنة المعزولة. وهكذا، فإن هذا المشروع يرمي إلى تشجيع الأمومة دون مخاطر وإلى تأهيل النساء في مجال التكفل بالوليد (الرضاعة الطبيعية، النظافة، التلقيح، الخ.). وهذا المشروع يتماشى مع المبادئ المؤسسة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومع البرنامج الحكومي ومع أهداف الألفية للتنمية.

وقد تم نقل هذا المشروع، سنة 2008، في إطار برنامج التعاون بين المغرب ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، بدعم من وكالة الجهة الشرقية، بثلاث مواقع. وحاليا وبفضل جهود المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أصبحت هناك حوالي 40 دار أمومة منبثة عبر التراب الوطني.

ما هي دار الأمومة ؟

دار الأمومة بنية ذات غاية صحية وطابع جماعي، تمكن من إيواء النساء الحاملات، وخاصة المنحدرات من المناطق المنعزلة خلال الأيام الأخيرة للحمل (أسبوع) وبعد الوضع (يومين). وهي تشكل إذا إحدى البدائل المتاحة لتحسين ولوج المجموعات البشرية المنعزلة جغرافيا للعلاجات الأولية المتعلقة بالتوليد وتشجيع الوضع في وسط محروس.

ومن الواضح أن مشروع دار الأمومة هو مشروع مركز على المجموعات البشرية، ويتوقف نجاحه على درجة التعبئة الاجتماعية حول صحة الأم والوليد ومشاركة مجموع مكونات المجموعات المحلية في كل مراحل المشروع.

واعتبارا لبعدها الاجتماعي، فإن دار الأمومة هي أيضا فضاء للإخبار والتربية الصحية، والتوعية بمختلف الاشكاليات الاجتماعية للارتقاء بثقافة المساواة وتأهيل المرأة والارتقاء بحقوقها. ودار الأمومة هي ثمرة تضافر جهود العديد من الفاعلين على الصعيدين المركزي والمحلي.

دار الأمومة بدبدو، اقليم تاوريرت

على الصعيد المؤسساتي، دار الأمومة هي نتاج شراكة بين وزارة الداخلية، ووزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. ويرتكز مسلسل وضع هذه الدور على التعددية القطاعية والانخراط القوي للمجموعات البشرية في تأهيلها وفي تدبير مشاكلها الصحية.

على الصعيد الترابي، تُصرف دار الأمومة عبر آليات للتسيير، والتتبع والتنسيق ينشطها رؤساء الجماعات، ومندوب الصحة ورئيس جمعية التسيير. ويتمثل دَور وزارة الصحة في تأطير منشطات دور الأمومة وقيادة الولوج إلى البنية وإيواء النساء الحوامل، وكذا التكفل بهن في المصالح الاستشفائية المؤهلة.

على الصعيد الوظيفي، تُسير دور الأمومة من طرف جمعية محلية تؤمن سيرها اليومي. ويتم اختيار هذه الجمعية حسب معايير القرب، واحترام بُعد النوع في هياكلها، وحسب مهنيتها وإشعاعها. ويتم تمويل كل المصاريف من قبل الجماعات المحلية (الجماعات، والمجلس الاقليمي والمجلس الجهوي). وتعد تعبئة المتدخلين المحليين الآخرين ضرورية لإشعاع دار الأمومة، ولنجاعتها ولوقعها على تنمية المجموعات البشرية. وتعتبر قدرة جمعية التسيير على التشبيك، وعلى اعتماد قواعد الحكامة الجيدة، وعلى الحصول على تمويلات، وعلى إقامة شراكات، ضمانة لفعالية واستمرارية هذه الدار.

تجربة دور الأمومة بالجهة الشرقية

في إطار التعاون بين المغرب ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والشراكة بين وكالة الجهة الشرقية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، أعطى برنامج التنمية المحلية لحقوق الطفل والشباب، الذي بدأ في أبريل 2007، الانطلاقة لمسلسل إقامة ثلاث وحدات من دور الأمومة في أقاليم فجيج (تالسينت)، وجرادة (عين بني مطهر) وتاوريرت (دبدو).

تتم المواكبة عبر وضع مسلسل تشاركي للمشروع، وإنجاز استطلاع للرأي لدى المستعملات المستقبليات للمشروع، وتعبئة وتعزيز قدرات جمعيات التسيير (مستخدمين ومتطوعين)، في مجال التسيير الجمعوي، والتواصل من أجل التنمية، والسعي من أجل الحصول على الموارد المالية ومتابعة نتائج المشروع. وهذه الدور الثلاثة تشتغل حاليا وتستقبل النساء الحوامل والواضعات المنحدرات من الجماعات المستهدفة من طرف هذه البنيات، حسب الجدول الملخص.

الاقليم/ الموقع	تاريخ الافتتاح	الجماعات المستهدفة	الساكنة الكلية	الولادات المنتظرة سنويا	عدد النساء المقبولات سنة 2012	عدد النساء المقبولات منذالافتتاح[4]
فجيج/ تالسينت	2010.11.01	تالسينت، بومريم، بني تاجيت وأنوال	49 065	877	236	412
جرادة/ عين بني مطهر	2010.11.03	عين بني مطهر، أولاد سيدي عبد الحكيم، لمريجة وواد غزيل	35 567	720	392	630
تاوريرت/ دبدو	2010.02.20	دبدو، سيدي علي بلقاسم، سيدي لحسن، العاطف وولاد محمد	32 328	543	152	323
المجموع		**13**	**116 960**	**2 140**	**780**	**1 365**

معطيات تظهر نتائج دور الأمومة الثلاثة للجهة الشرقية

وقد تم بلوغ النتائج على مستوى الدور الثلاثة الأولى خاصة بفضل تفعيل العمليات التالية :

- تنظيم حملات توعية حول الأمومة بدون مخاطر بالدواوير والمؤسسات العمومية للجماعات المعنية ؛
- مواكبة جمعيات تسيير دور الأمومة في تفعيل مخططات عملها السنوية وتنمية شراكات مع الفاعلين المحليين لتسيير واستدامة هذه البنيات ؛
- مواكبة جمعيات تسيير دور الأمومة لإعداد وتفعيل مخططاتها للتواصل ؛
- تشجيع تبادل الخبرات والكفاءات بين دور الأمومة في مجال التدبير.

وفي الختام، من المهم الإشارة إلى أن تجربة دار الأمومة أوضحت بأن المجموعات البشرية ينبغي أن تُخبَر وتتم توعيتها من أجل تقليص وفيات الأم والوليد.

ومع ذلك، تجدر الإشارة أنه، إلى جانب الحلول البديلة التي بوسعها أن تؤدي إلى تحسين الولوج الساكنة الأكثر فقرا إلى العلاجات في ميادين التوليد والأطفال حديثي الولادة، يتوجب اتخاذ تدابير أخرى.

بالمغرب، لا زالت التجربة الحديثة لدور الأمومة لا تسمح باستخلاص نتائج نهائية، ولو أن وقع هذه التجربة على تغطية حالات الوضع المحروسة وعلى التكفل بتعقيدات وضع الأم والوليد قد تبثث في أماكن إقامة هذه الدور. ومع ذلك، فإن النتائج المحصل عليها أكثر من مشجعة، بفضل دعم وكالة الجهة الشرقية والمديرية العامة للجماعات المحلية، لبرنامج التنمية المحلية لحقوق الأطفال والشباب، إلى درجة أن هذه المقاربة ادرجت من طرف الحكومة ضمن الأولويات الوطنية ويتم نقلها بشكل واسع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

دار الأمومة بتالسينت، اقليم فجيج

1- ينسوب وفيات الأمهات في الوسط القروي هو مرتين أكبر بما هو عليه في العالم الحضري (148 وفاة مقابل 73 من 100 000 ولادة حية).

2- نسبة تغطية حالات الوضع هو 73% في الوسط الحضري مقابل 55% في الوسط القروي.

3- المناطق المعنية : أوريكة (إقليم الحوز)، تازناخت (إقليم ورزازات)، تازارين (إقليم زاكورة)، زومي (إقليم شفشاون، مرتبطة حاليا بإقليم وزان)

4- تمت الحصيلة في 31 دجنبر 2012.

«القايدة» طاما - أم السي البكاي امبارك لهبيل - مدافعة عن المرأة بالقرن الأخير ؟

نعيمة لهبيل التاجموعتي

بالرغم من كونها تميز وتفصل بوضوح بين خاصيات وأدوار الرجل والمرأة، فإن الجهة الشرقية عرفت شخصيات نسائية خارجة عن كل المقاييس. ومن بينها «القايدة» طاما. لقد كانت امرأة وأما استثنائية، وكانت تتجاوز القواعد الاجتماعية المقبولة، ومن أجلها، قبل المجتمع المحافظ للجهة الشرقية كل شيء. وقبْل أن نتحدث عن التنمية بمدة طويلة، كانت من بين الذين أنجبوا الاستقلال. حكاية خليفة مباشرة.

لماذا

نتحدث عن طاما ؟ لنتحدث بالعكس عن ابنها، السي البكاي، الرجل الشهير، رئيس مجلس أول حكومة مغربية، وموقع على معاهدتين للاستقلال مع فرنسا وإسبانيا سنة 1955، ومن كبار جرحى الحرب، والمثقل بالميداليات... حتى ولو كان، رغم مساهمته التاريخية، هو نفسه لم يلق التقدير الذي هو أهله... لكن هذه مسألة أخرى...

كيف ساهمت طاما بلعادل، زوجة لهبيل، المزدادة في نهاية القرن التاسع عشر (غالبا حوالي 1870)، والمتوفاة يوم 15 غشت 1962، في التنمية المحلية والجهوية ؟ ماذا يمكنها أن تقول لنا اليوم ؟

إن هذا النص لا هو بكتاب سيرة ولا بدراسة. إنه رهان يتمثل في تقديم ملامح امرأة غير عادية، اهتمت بحقوق المرأة ؟ طاما هي جدتي. ولذا فإنني، كما تفكرون، سوف أقوم بالتأكيد بتجميل الصورة. هذا قد يحدث، خاصة وأنه ليس بين يدي لكتابة هذا المقال سوى 4 صور، وجابادور[1] ذكوري كانت تلبسه جدتي فوق قفاطينها، واعتقادي الراسخ، والذكريات الجماعية وذاكرتي، التي نسجتها بعقد ضيقة «الأسطورة» العائلية. ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات، رغم قلتها، لها دلالة كافية لتجعلنا نتذوق الحياة المثالية لطاما – أو على الأقل، ذلك ما أصبو إليه.

كانوا يسمونها «القايدة» طاما، اعترافا اجتماعيا بوضعها الخاص

لن يكون قد غاب عنكم بأن قايدة هو تأنيث قايد. ولقد كان على رجال ونساء الجهة أن يصنعوا لقبا غير متداول لتعيين هذه المرأة التي كانت تتمتع بكاريزما. نحن نوجد ببركان، في بداية القرن الماضي. والمنطقة وقتها كانت منطقة قاسية بالنسبة للنساء اللواتي كن لا يغادرن الفضاء الخصوصي. وإلى غاية فترة متأخرة (الستينيات والسبعينيات)، القليل من النسوة كن يتجرأن على فرض انفسهن في الفضاءات العمومية المخصصة للرجال. إنه مثال واحدة منهن، عقود عديدة بعد طاما، كانوا يدعونها مزحة «محمد أرييز» (أرييز يعني الرجل بالبربرية)، امرأة أرملة، كانت تعمل بمستشفى بركان، وتلبس سراويل رجالية، وتركب دراجة نارية. وهذا اللقب الساخر كان يخولها موقعا خاصا – موقع امرأة «تتنكر» في صورة رجل – ويمنحها بالتالي نوعا من الحرية في الحركة والعمل. وهكذا، فإن شرف الرجال والقيم المحلية المهيمنة تظل مصانة.

قبل ذلك في نفس القرن، كان لقب «القايدة» الذي كانت تدعى به غالبا طاما، ينطق بإعجاب، بل واحترام. هل كان ذلك ارتكاسا «طبقيا» ؟ لأن طاما، خلافا لـ «محمد أرييز» كانت تنتمي أصلا وبعد زواجها إلى عائلتين عريقتين بالجهة. فهل التحرر مقبول بشكل أسهل حينما تنادي به امرأة من مجموعة اجتماعية من مستوى عال ؟ ولكن، كيفما كان الأصل الاجتماعي، فإنه يبدو أن المجتمع المحلي قد شعر بالحاجة الجماعية للتعريف بسلوك خارج عن المقاييس بتسمية خاصة تضع المرأة المعنية في وضع خاص، قريب من وضع الرجل. كما لو أن هذا المجتمع يفكر : إنها لم تعد امرأة كما ينبغي، فهي تقريبا رجل.

افسر لقب «قايدة» كشرعنة لطريقة سلوك وعيش امرأة غير عادية. في هذه الحقبة، كانت مهمة القايد محاطة بهالة من التقدير، بل والخشية. وفي نظري، وعبر هذه التسمية،

فإنه اعتراف اجتماعي محلي وقبول بالسلوك المتحرر لهذه المرأة. ماذا يفسر إذا في موقفها وتصرفاتها هذه النظرة الاجتماعية إزاءها ؟

طاما، مستغلة فلاحية

بعد اختفاء جدي، قررت طاما أن تسير مباشرة ملكيتها الصغيرة وبأن تربي بمفردها ابنها (بنتها من زواج أول كانت نفسها متزوجة)، عوض الرجوع للعيش في حضن عائلتها ولو أنها كانت مدللة من قبل إخوتها. وقد كان الأمر يتطلب إرادة لا تتزحزح وطبعا قويا للقيام بهذا الاختيار، وتكريسه وفرضه على الجميع.

لقد كانت تسكن البادية، على بعد كيلومترات من بركان. فهي تتعامل إذا مباشرة مع الراعي والخماس[2]، وتتكفل بقطيعها، وبذورها، وتذهب إلى السوق بالمدينة ممتطية فرسها (مسلحة بمسدس ماوزر[3]، لكثرة المخاطر آنذاك ربما) وترتدي جلابات رجالية من الصوف، لأنها مريحة اكثر من حايك[4] ذلك الفترة... كما قررت، بالنسبة لابنها أن يغادر المسيد[5] ليتابع التدريس العصري «على المنوال الفرنسي»، مما يمثل في نظري فعلا غريبا وبعيد الرؤية يستحق أن نتوقف عنده.

الولوج إلى اللغة الفرنسية : «غنيمة حرب»[6] ؟

في سنة 1919، سجلت طاما إبنها في «مدرسة أبناء الأعيان»، وهي سلف البعثة الفرنسية. وهذا القرار أقل ما يقال عنه أنه مفاجئ حينما نعود إلى السياق التاريخي. لقد فُرضت الحماية على المغرب منذ سبع سنوات بمعاهدة فاس لسنة 1912. وأعلم أن جدتي كان لها، قبل ذلك بقليل، لقاء صادم مع الفرنسيين، في مساء اليوم الذي حلوا فيه واقتادوا زوجها الذي كان معروفا بمواقفه الوطنية : وقد اختفى إلى الأبد. وأتخيل أنها كانت تلاقي بعض المعمرين الفرنسيين حينما كانت تتوجه إلى القرية للتسوق. ومع ذلك، فقد قررت بأن مستقبل ابنها يتطلب المدرسة الفرنسية، وليس البقاء بالمنزل، بعد الكتاب القرآني، لمساعدتها في الأشغال.

من أين جاءت هذه الفكرة ؟ هل تشاورت مع ابنها السي البكاي ؟ كيف أقنعت المدير (صورة القسم في تلك الفترة تظهر بأن المغاربة أقلية : 3 من مجموع 31 تلميذ) ؟ كيف تحدثت مع المدير ؟ هل كانت واعية بوقع هذا الاختيار على مستقبل أبي ؟

في الواقع، سيتشبع بالثقافة الفرنسية وقيم المواطنة ويدمجها بذكاء في دفاعه للمطالبة باستقلال المغرب سنوات بعد ذلك، خلال منفاه بباريس بين 1953 و1955. ومهما كان الأمر، فإن صورة القسم آنذاك تظهر طفلا يافعا، مرتديا لباسا مغربيا، واقفا في الصف الأخير.

ما أثر في أيضا هو أن هذا الطفل فهم واستوعب رهان هذه الهدية التي قدمتها له أمه. فرغم الشعور بالغربة (فهو يلج إلى المدرسة الابتدائية في سن متقدمة نسبيا – 12 سنة – مع أطفال لا ينتمون إلى وسطه، ويضطر إلى التحدث والدراسة بلغة يجهلها تماما، فهو يتحدث بالعربية والبربرية)، كما يضطر يوميا إلى قطع كيلومترات دون وسيلة نقل، فقد تابع السي البكاي دراسته بدون كلل، بل وانطلق في مسار دراسي أظهر فيه تفوقه.

وهذا «التواطؤ» بين الأم وابنها سيظل صلبا. وستكون هي من سيعتني بأحفادها حينما يذهب هو للحرب سنة 1940. كما ستسانده حينما سيقرر سنة 1953، الاستقالة من منصبه كباشا لمدينة صفرو، احتجاجا على عزل السلطان سيدي محمد من قبل سلطات الحماية، وللذهاب في منفى اختياري بباريس. وستكون طاما تقريبا تحت الإقامة المحروسة ببركان خلال نفس الفترة. وقد كانت متيقنة بأن المنفى لن يطول، وبأن السلطان سيعود إلى عرشه، وكانت تشيع دون كد هذه القناعة حولها. ومع ذلك، فإن ثلاثة من الصور الأربعة التي أملك عنها تجعلني أعتقد بأن دورها – كوطنية – كان يتعدى الخطابات التي كانت تبثها داخل الأسرة أو مع المقربين لها.

شارع ملوية، ببركان، في بداية القرن العشرين
(بطاقة بريدية من الحقبة)

المواقف الوطنية لطاما

إنها صور غير مؤرخة، بالأبيض والأسود، مأخودة دون شك في نفس اليوم في فترات مختلفة. تظهر طاما مرتدية جلبابا صوفيا مخططا، واضعة غطاءه على رأسها، لكن دون اللثام[7] الذي ترتديه النساء عند خروجهن إلى الشارع.

وسوف لن أحلل إلا صورة واحدة توجد في هذا المقال. رجال (عددهم 19 فردا)، مصطفون ويؤدون السلام العسكري. بعضهم يحملون السلاح وحول قاماتهم قلادة و/ أو حزام للخراطيش. وهم ينظرون إلى الأمام، مركزين وجديين ويقدمون السلاح إسوة

المقاومون، جنود الاستقلال، يقدمون السلاح : على يسار الصورة، «القايدة» طاما، الشخص الوحيد الجالس، تشارك في الحدث

بالجنود المدربين. أما «القايدة» طاما، فهي جالسة في طرف الصف على كرسي، ويديها الاثنين مفتوحين على فخديها. إنها الشخصية المركزية في الصورة ؟ فهل تقديم السلاح هذا من أجلها ؟ وهل هو تحية موجهة عبرها لأبي، في الساعات الأولى للاستقلال ؟ أظن في كل الحالات، بأن وجودها ليس مصطنعا. فهؤلاء الرجال الذين يحيطون بها لا «يتظاهرون» بالتدريب. أحس بذلك ونراه، إن جو الصورة صارم. فإذا قبل هؤلاء المقاومون بأن يُخَلدوا وجودها معهم، في وقت كانت الصورة فيه نادرة، ورسمية، فلأنها واحدة منهم، ولأنها تساندهم، ولها مكانة عندهم. ولأنها تعد من مجتمع الرجال، المقاومين. ولأن وجودها مشروع في مقدمة هذا المقطع من الحياة، حيث تطرح الأفعال التي تهم الشأن العام.

هل كانت في الخلفية في ما يخص الحياة الخاصة للأسرة ؟ ليس من ناحية المطبخ. فقد قيل لي أن الكسكس الذي كانت تفتل كان خشنا وغير متقن ولم تكن تحب الطبخ (فقد كان فرجي، خادمها الوفي، يقوم بهذه المهمة عند الاقتضاء). إنها إحدى غراباتها التي ورثتها، ومصدر حسرة أمي التي تعتبر من أمهر الطباخات. وفي المقابل – وقد فهمت ذلك مبكرا، بالقدر الذي أستطيع تذكره – كانت جدتي بالرغم من عمرها المتقدم، وحتى قابعة في غرفتها، «الملكة الأم» بالنسبة للأسرة، بالنظر للطريقة التي كنا نلقي عليها التحية في احترام بالغ، ونهتم بمعرفة هل الشاي هو بالمذاق الذي يناسبها، وهل طاولة العصرونية مزودة بما فيه الكفاية...

يحكى عندنا، كيف قامت، بمحل تجاري بوجدة، بتهشيم وكسر صف من الكؤوس بواسطة عصاها لأن البائع تعامل معها بعجرفة. هل هذا الأمر حصل ؟ ما يهمني، هو أنها كانت تتوفر على الجرأة للقيام بغضبة من هذا النوع. لأن غضباتها المعروفة، والمتداولة، والمخيفة ساهمت أيضا في نسج أسطورتها. فمثلا، فقد ألقت بخفيها على رأس القاضي القوي المنصوري بعد حكم ببركان لم يعجبها، قبل أن تنصرف. وهذه الوقائع (وغيرها كثير) حملها إلي أناس من هنا وهناك ودائما بنوع من الإعجاب اتجاه هذه المرأة القوية والمتمردة. وهنا أيضا، ولو أن هذه الواقعة غير صحيحة، فما يهمني هو التمثل الذهني. وجماعيا، فالأشخاص الذين عرفوها، أو سمعوا عنها، يظنون أن باستطاعتها مواجهة شخص قوي.

طاما كانت إذا امرأة قوية، ذكية، ومبادرة وذات كاريزما... هل كانت نسوانية ؟ وأقصد بذلك كونها تعمل بمواقفها وسلوكاتها على توسيع دور المرأة في المجتمع وخاصة في الدائرة العمومية. طاما لم تبحث عن صنع قرائن (ابنتها الوحيدة، المزدادة من زواج أول، كانت تكرر أنها لا تشبهها في أي شيء)، ولكنها عاشت حياة حرة، دون أن يشكل وضعها كامرأة حاجزا أمامها، مع أنها كانت تحظى بالاعتراف، والثناء، وكانت مقبولة وتتمتع بإعجاب الجميع.

إنه هذا الجانب المزدوج – التحرر والاندماج في المجتمع – الذي يبدو لي كأحد الرهانات المستمرة من كفاح النساء. فكيف في واقع الأمر نستطيع أن نكون امرأة، ومتحررة وحرة دون أن ننفصل عن مجتمعنا ؟ وهذا الأمر بالضبط شيء ثمين، في هذه الأوقات التي تُصَعد فيها مختلف «الربيعات» العربية ضرباتها في اتجاه حرية النساء.

1- نوع من القميص دون أكمام مع أزرار مزركشة في الأمام.

2- الخماس، عامل زراعي يمثل أُجْرُه خمس المحصول الزراعي.

3- حفيده عاشور لهبيل يحكي في مؤلفه «السي البكاي، موعد مع التاريخ»، 1999، يحكي بأن المراقب المدني، كما الجميع، كان يعلم أنها تمتلك هذا السلاح، ولكنه كان يتساهل.

4- غطاء من الثوب ذو لون أبيض عموما، غير مخاط، كانت النساء ترتديه فوق لباسها للخروج إلى الشارع. وقد اختفى الحايك تقريبا من الجهة الشرقية وتم استبداله بالجلباب (الجلابة).

5- كتاب قرآني.

6- عبارة للكاتب الجزائري كاتب ياسين.

7- قطعة صغيرة من الثوب تضعه النساء لتغطية جزء من الوجه عند خروجهن إلى الشارع، وقد كان ذلك واسع الانتشار قبل الاستقلال.

مكانة المرأة في الحياة الجمعوية والتنمية الجهوية

فاطنة شريف
الاتحاد الوطني للنساء المغربيات – فرع وجدة

لقد أصبح قياسا القول بأن التنمية تستفيد كثيرا من التوازن الجديد للنوع الذي يميل أكثر للمرأة. ذلك أن للنساء حاجيات نوعية، كالاجتماع والاتحاد من أجل التقدم يدا في يد، ومن أجل التكوين والانفتاح على أنشطة أخرى. وتكاثر الجمعيات، ذات النوعية والسياقات المختلفة، تقدم الأجوبة المنتظرة. فالحركة الجمعوية إذا محرك للتنمية . شهادة.

سنة 1959، كنت من النساء المتزوجات القلائل، ولي طفل وحامل بثان، اللواتي تعملن، بوجدة. وقتها مكان المرأة كان بمنزلها وكان من الصعب بالنسبة للناس أن يستوعبوا السبب الذي يدفعني إلى العمل. ورغم أني لم أكن أكترث، فإني كنت أسعى إلى تهدئة الخواطر بالتقيد بكل الضوابط الاجتماعية المطلوبة.

في هذه الفترة، كنا نعيش تحت نفس السقف أنا وحماي وحماتي كما تفرض ذلك الأعراف.

وحتى أصون علاقاتي الجيدة مع حماتي والحصول على دعمها اللامشروط، كنت أستيقظ كل يوم على الساعة الخامسة صباحا لأنظف ولأطبخ لها قبل أن أتوجه إلى العمل. المحافظة على علاقات جيدة مع حماي وحماتي، هي أن تجعل منهما أفضل المحامين. لم أكن أتوانى عن تقديم الهدايا لهما، ولا عن تقديم بعض الخدمات ...

فالسِلْم يشترى ! وحتى يتركني زوجي أعيش حياتي، تعلمت سريعا فن الدبلوماسية، لقد سعيت دوما إلى الرفع من شأنه، وأظهر له دوما بأنه هو الرجل. وقد كنت أتحلى من أجل ذلك بالكثير من الصبر.

إن من أكبر تعبيرات المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة، البروز القوي للحركة الجمعوية ودورها في العديد من الميادين ذات العلاقة بالتنمية المحلية، والصحة وحقوق الانسان. ومعالجة مكانة المرأة في الحياة الجمعوية والتنمية الجهوية بالجهة الشرقية هو موضوع من الأهمية بمكان، سواء من حيث غيابها شبه التام من مراكز القرار بهذه الجهة أو من حيث استمرار نفس العراقيل التي تحول دون الارتقاء بالمرأة المغربية عموما.

وبالفعل، فإن دعم دور المرأة في التنمية المحلية يوجد حاليا في صلب اهتمامات السلطات العمومية والقوى الحية للأمة. والدور الاساسي وتنوع مجال تدخل المرأة داخل كل مجتمع هي عوامل تدفع من أجل الإرتقاء والرفع من وضعها القانوني والاجتماعي والاقتصادي. واليوم، وإضافة إلى دورها التقليدي، فإن المرأة أصبحت تخلق الثروة وتسهم فعليا في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي : وهكذا، ينبغي على كل الاستراتيجيات التنموية الموضوعة أن تدرج بُعد النوع والارتقاء بدور المرأة في مسلسل التنمية المحلية. هذا، وإن الجهة الشرقية كانت دوما تجسد توجهات سلبية تعيق تفتق دور المرأة :

- هيمنة النظام الأبوي على حساب مكانة المرأة ؛
- تهميش مهارة المرأة ؛
- تأنيث البطالة والفقر ؛
- وعي متأخر للجالية المهاجرة للجهة الشرقية.

جمعيات / عمالة وجدة أنجاد

مقاطعة	عدد الجمعيات
المقاطعة الأولى	28
المقاطعة الثانية	12
المقاطعة الثالثة	03
المقاطعة الرابعة	09
المقاطعة الخامسة	10
المقاطعة السادسة	02
المقاطعة السابعة	02
المقاطعة الثامنة	04
المقاطعة التاسعة	05
المقاطعة العاشرة	02
المقاطعة الحادية عشرة	13
المقاطعة الثانية عشرة	05
المقاطعة الثالثة عشرة	04
المقاطعة الرابعة عشرة	02
المقاطعة الخامسة عشرة	03
المقاطعة السادسة عشرة	لا شيء
المقاطعة السابعة عشرة	لا شيء
المجموع	**104**

مقاطعات مدينة وجدة

عدد الجمعيات	الباشوية
بني درار	03
النعيمة	01
عين الصفا	07
المجموع	**11**

الباشاويات / عمالة وجدة أنجاد

وهذه الباشاويات تعتبر شبة حضرية.

عدد الجمعيات	الجماعات
أهل أنجاد	05
اسلي	01
مستفركي	01
سيدي موسى لمهايا	02
لبصارا	03
المجموع	**12**

الجماعات الحضرية / عمالة وجدة أنجاد

في المجموع، 127 جمعية ترأسها نساء

تعيش المرأة دوما ظروفا تعيق تفتق مواهبها، باستثناء النساء المستقلات اللواتي لهن دخل قار وتستطعن التمتع بحقوقهن. أما بالنسبة للنساء القابعات في بيوتهن، فمن الصعب أن تلعبن دورا أساسيا في المجتمع. وبعض الأمثلة تفرض نفسها، كما هو الشأن خلال الانتخابات حيث يحدث أن يفرض الرجال على نسائهم التصويت على حزب سياسي ينتمون إليه. كما أن النساء تمنع من تلبية بعض الحاجيات الاضافية الضرورية لاستقرار المجتمع. وهكذا، فإن الأغلبية العظمى من النساء تمنعن من مزاولة الرياضة لوقاية صحتهن، أو من حضور تظاهرات ثقافية.

التكوينات المختلفة التي نظمها الاتحاد الوطني للنساء المغربيات – فرع وجدة، في مختلف الميادين، أصبحت هذه النساء مطمئنات ومتحمسات. إن مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية أمر لا مناص منه، سواء على المستوى المكرواقتصادي، أو بالنسبة للانتاجية الوطنية، أو على المستوى الاقتصادي، في أفق محاربة الفقر ومن أجل التنمية المحلية والجهوية. واعتبارا لكون الأمية تشكل عائقا أساسيا يكبح الاندماج الفعال في التنمية السوسيواقتصادية، فإن الاتحاد الوطني للنساء المغربيات، فرع وجدة ركز تدخلاته على هذه الآفة. فاستراتيجية هذا الإتحاد تَدمج بشكل منسجم في برنامج محاربة الأمية أربعة جوانب مرتبطة في ما بينها بشكل وثيق :

المرأة، مهندسة معمارية، ومهندسة وصانعة خيم بني كيل

في العالم القروي، تساهم المرأة بشكل حاسم في الأنشطة الفلاحية. وهكذا، فإن الدخل المحقق في مجال الرعي، وتربية النحل والزراعات الزيتية... هو في الحقيقة ناتج عن المشاركة النشيطة للمرأة. ومن جانب آخر، فإن مساهمة المرأة في البيت في تربية الأطفال وفي تحقيق وفر مالي للأسرة يعود إلى المرأة. وفي المقابل، فإن هذه المساهمة النشيطة وذات المردودية لا يعير لها الرجل اعتبارا.

إن نساء الجهة الشرقية يتمتعن بإرادة قوية للخوض في نشاط اقتصادي. بيد أنها كانت تجد صعوبات في التعرف على أنشطة جديدة، إما بسبب نقص المعلومات، أو لأنها تتردد في مباشرة أنشطة لا تعرفها. لكن بفضل

- التكوين المهني، الذي نؤكد عليه بشدة ؛
- خلق أنشطة مدرة للدخل ؛
- برنامج التربية الأسرية والتوعية لمواجهة الأمراض المنقولة جنسيا وداء السيدا ؛
- إدماج مدونة الأسرة ضمن دروس محو الأمية.

وهذا الجانب الأخير يستجيب لحاجيات مستفيدينا بخصوص التربية على الحقوق البشرية. وللتذكير، فإن الاتحاد الوطني للنساء المغربيات – فرع وجدة، أسس خلية للاستماع منذ 1993، اكتسبت تجربة مفيدة. وقد تحولت هذه الخلية إلى مركز للاستماع والتوجيه القانوني يوم 8 مارس 2007 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، بواسطة اتفاقية شراكة موقعة بين الإتحاد الوطني للنساء المغربيات ووزارة العدل.

ويلخص الجدول الموالي تجربة الإتحاد الوطني لنساء المغرب – فرع وجدة خلال السنوات الـ 13 الأخيرة في مجال محو الأمية اعتمادا على الاستئناس المهني بشراكة مع وزارة التربية الوطنية وعمالة وجدة أنجاد.

تجربة السنوات الـ 13 الأخيرة

السنوات	عدد المستفيدين
2000/1999	400
2001/2000	1 053
2002/2001	1 800
2003/2002	1 800
2004/2003	1 800
2005/2004	2 250
2006/2005	1 900
2007/2006	3 753
2008/2007	1 310
2009/2008	2 000
2010/2009	2 050
2011/2010	1 350
2012/2011	1 670
2013/2012	1 730
المجموع	**25 866**

محو الأمية المبنية على الاستئناس المهني

تجربة منظمتنا

لقد انجز الاتحاد الوطني لنساء المغرب – فرع وجدة منذ احداثه العديد من مشاريع التنمية البشرية في عدة ميادين :

- محو الأمية – محو الأمية الوظيفية وما بعد محو الأمية المستدامة وإعطاء استقلالية للنساء ؛
- التربية غير النظامية ؛
- تقييم منتوج محلي (زيت الزيتون بالجماعة القروية للبصارا) ؛
- التكوين بالتعلم ؛
- تثمين منتوج الزربية الوجدية التي تنتمي إلى التراث المحلي، والنسيج التقليدي ؛
- إنشاء تعاونية إبداع نسوي للتزيين والطرز ؛
- إحداث تعاونية النجاح المختصة في زربية وجدة.

لهذه الغاية، يعمل الإتحاد مع العديد من الشركاء الوطنيين والدوليين، نذكر من بينهم :

- وزارة العدل ؛
- البنك الاسلامي للتنمية ؛
- منظمة الأمم المتحدة للنساء ؛
- وكالة الجهة الشرقية ؛
- وكالة الشراكة من أجل التقدم ؛
- مندوبية وزارة التجارة والصناعة لوجدة ؛
- مندوبية وزارة التربية الوطنية ؛
- المديرية الجهوية للصحة ؛
- الجمعية المغربية للتخطيط العائلي – فرع الجهة الشرقية ؛
- الجمعية المغربية لدعم المبادرات التنموية.

عدة أحداث ذات صدى كبير خلال سنة 2011

يتشرف الاتحاد الوطني لنساء المغرب – فرع وجدة باختياره للمشاركة في عدة تظاهرات دولية مهمة ذات صدى كبير من أجل تمثيل نساء الجهة الشرقية :

- المعرض المنظم من طرف وكالة الجهة الشرقية بشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والممثلية الدائمة للمملكة المغربية لدى اليونسكو ووزارة الثقافة، المسمى «ملتقى ثرات، ثقافة وتنمية جهوية، الجهة الشرقية المغربية»، بمقر اليونسكو بباريس، في مارس 2011 ؛
- المنتدى الدولي حول النساء والتنمية المستدامة ببكين في نونبر 2011، المنظم من طرف فدرالية النساء الصينيات لبكين.

الاتحاد الوطني للنساء المغربيات – فرع وجدة من بين أروقة العرض بالبهو الكبير لمقر اليونسكو بباريس، في مارس 2011

دور المرأة في تنمية فجيج

نعيمة الكوش
المنسقة العامة لشبكة شباب فجيج للتنمية

فجيج، المدينة الواحة، ورثت ثقافة استكفاء مرتبطة بتاريخها وكذا بجغرافيتها. هنا، يتم منذ القدم الاعتماد على النفس، في إطار من التقاسم والتضامن. وهنا التربية لها قيمة كبرى. الشباب يُعَدُّون الأمل والنساء التقليديات في صميم الحياة الاجتماعية. في الشكل العصري، التعاوني، يجد المجتمع المدني الفجيجي راحته ودعاماته التي يوحدها ويحفزها نضاله وتنظيمه الذاتي.

حسب إحصاء 2004، يبلغ تعداد سكان فجيج حوالي 12 500 نسمة.

ونسبة الخصوبة تقل مرتين عن المعدل الوطني. ولا يمثل السكان الذين يبلغ سنهم أقل من 20 سنة سوى 13% من الساكنة (مقابل 42% على الصعيد الوطني). ويمثل الذين يتجاوز عمرهم 60 سنة 14% من السكان (مقابل 8% على الصعيد الوطني. ونسبة الأسر التي تشتمل على فرد يتعدى عمره 65 سنة وأكثر يصل إلى 41% مقابل فقط 24% على الصعيد الوطني.

ومصدر فخر أهل فجيج، وأحد منابع ثراءهم، يتمثل في معدل الأمية المنخفض جدا بالمقارنة بالمعدل الوطني، سواء تعلق الأمر بالرجال (13,3% مقابل 31% على الصعيد الوطني) أو بالنساء (30% مقابل 55% على المستوى الوطني). وقد تابع على الأقل 65% من السكان تعليما من المستوى الإبتدائي، مقابل معدل 50% فقط على الصعيد الوطني. ويبلغ معدل متابعة الدراسات العليا 10% في حين أنه في حدود 5% وطنيا. في المقابل، نسبة النشاط منخفضة جدا، 46% بالنسبة للرجال مقابل معدل وطني يبلغ 55%) و11% بالنسبة للنساء (مقابل نسبة 18% على المستوى الوطني). وهذه النتائج، مهما كانت مشجعة، لا ينبغي أن تحجب نقط النقص بالمناطق القروية. وبالفعل، فإن غالبية بوادي وبراري الجهة الشرقية تعرض مؤشرات مؤلمة شبه دائمة في مجال محو الأمية، والتمدرس والفقر.

المنزل، مجال المرأة

كما هو الأمر في كل المجتمعات التقليدية، فإذا كان دور المرأة محدودا في حياة المدينة، فهو مهيمن بمجرد أن ندخل إلى البيت. وهذا الأمر حقيقي أكثر بالواحة، حيث تمثل المرأة،

الشبكة التلفزية 2M تصور «إحياء» مهارات حرفيات فجيج

نتيجة موجات هجرة متواصلة، 55% من السكان مقابل 51% على المستوى الوطني. وهكذا، فإن ربع الأسر الفجيجية على رأسها إمرة وحيدة، مع أو دون أطفال، أي مرتين أكثر من المعدل الوطني.

منذ 20 سنة خلت، كنا حينما ندخل بيتا فجيجيا، نجد امرأة منشغلة بفتل الكسكس، وإعداد الصوف وتحويله إلى زربية أو برنوس، وفي وقت الجني، بفرز وتلفيف التمر.
لقد تم تجديد الاهتمام بعمل الصوف من قبل جمعيات نسوية تتنظم من أجل تكوين أجيال جديدة وتسويق منتوجاتها داخل وخارج فجيج. وقد عملت جاهدة من أجل استرجاع الأشكال والرسوم التقليدية، ولكن أيضا لخلق أشكال ورسوم جديدة وتنويع المواد والألوان بإيجاد المصادر الطبيعية المتمثلة في نباتات الواحة. ونشهد أيضا نمو التعاونيات التي تنجز الحلويات وكذا وجبات كاملة من أجل تسهيل تنظيم الصدقات بمناسبة حفلات الولادة، والزفاف والجنائز.

تاريخ الجمعيات

تشهد فجيج منذ 20 سنة مجموعة من عمليات الارتقاء بالتنمية البشرية التي تستفيد منها مجموع الساكنة المحلية. وتتطور هذه المبادرات في عدة ميادين كالصحة، أو الصناعة التقليدية، أو الفلاحة، أو التربية، أو البيئة أو التشغيل...
ووفاءا منها لدورها المركزي العريق، في ثقافة التضامن والعمل المشترك، المترسخة داخل مجتمع الواحة، أخذت المرأة الفجيجية تلقائيا مكانها في مختلف أوراش التنمية للسنوات الأخيرة. والمرأة متواجدة في مختلف المكاتب الإدارية لهذه الجمعيات، حيث تتحمل مسؤوليات التنظيم، والتخطيط، والتركيب وتدبير المشاريع. وهناك 10 جمعيات تُسَير مباشرة من طرف نساء.

والنساء متواجدات بقوة في الجمعيات التي ترمي إلى تثمين منتوجات الصناعة التقليدية وتربية الأطفال (الحضانات الجمعوية). وتساهمن أيضا في الجمعيات العاملات في ميادين الصحة (صحة الأم والطفل، محاربة المخدرات) أو في الميادين الاجتماعية والثقافية (التربية، حقوق الإنسان). وفي المقابل، لا يمكننا إلا أن نأسف على غيابهن التام في تعاونيات مستعملي المياه، أو التعاونيات الفلاحية أو التعاونيات الإسلامية.

نسبة النساء ضمن أعضاء مختلف الجمعيات بفجيج

إنه الإطار والسياق الذي تعمل فيه شبكة شباب فجيج من أجل التنمية منذ إحداثها في دجنبر 2002. وتحتل المرأة في شبكة شباب فجيج للتنمية على صعيد المنخرطين، والهيئات المسيرة وتحديد المشاريع المكانة اللائقة بها : فمن بين الـ 150 عضوا في الوقت الراهن، 70 هم نساء. وعدد النساء المسؤولات داخل المكتب الإداري في تزايد مستمر وهي تحتل بهذا المكتب مناصب استراتيجية كالتنسيق العام، والكتابة العامة أو أمانة المال.
وهذا التكافؤ أو المناصفة هو غنى مكن الشبكة من احتلال مكانتها داخل المشهد الجمعوي ومن أن تفرض نفسها كقوة اقتراحية، سواء على الصعيد المحلي، أو الجهوي، أو الوطني وحتى الدولي. لذا، فمن بين الانتدابات الأربعة من حياة الشبكة،

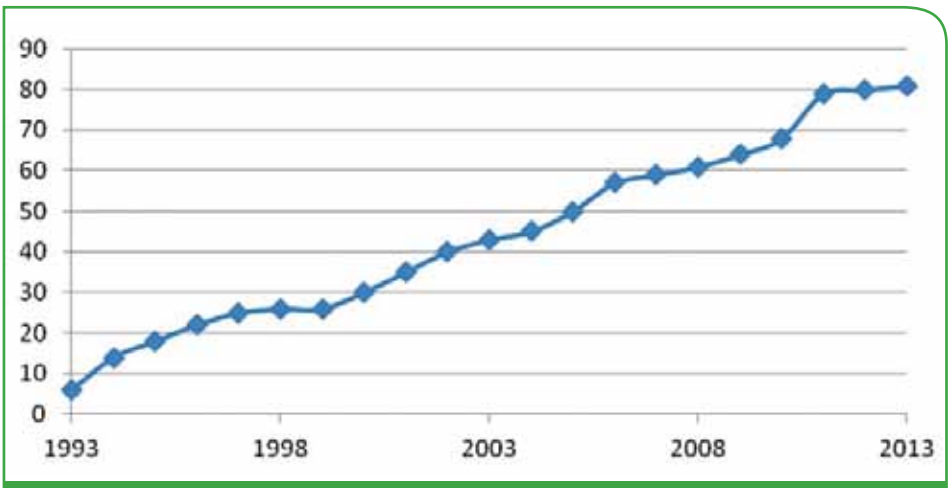

تطور عدد الجمعيات بفجيج خلال العشرين سنة الأخيرة

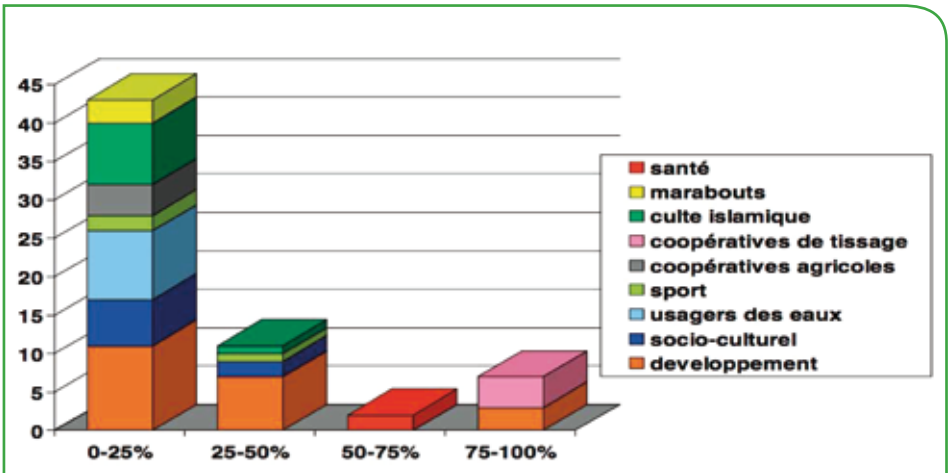

كشف لجمعيات فجيج أنجزه مكتب الإنعاش الثقافي لواحة فجيج في 2008–2009

نساء ورجال في شبكة شباب فجيج من أجل التنمية

ثلاثة تولت رئاستها إمرأة : 2002-2005، 2006-2008 و2012-2014.

باستهداف الشباب، وهم محرك التنمية والرأسمال البشري الأساسي، فإن شبكة شباب فجيج للتنمية تعمل من أجل تمكين هذه الفئة من بلورة طاقاتها وإمكانياتها على الوجه الأفضل، داخل مشاريع تنموية، بتشجيع التكوين وتعزيز الكفاءات في ميادين التشبيك، وتركيب وتسيير المشاريع، والتحكم في التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال. وتعمل الشبكة أيضا على تشجيع التشغيل بتأمين المساعدة في إنجاز مشاريع صناعية أو تجارية، والمساعدة في توجيه الطلبة الشباب في مسارهم الدراسي. كما تقوم الشبكة بدورها الكامل في المجتمع المدني بإنجاز عمليات للتنشيط الثقافي، ولقاءات للتوعية حول مواضيع مختلفة كالوقاية من الانحراف، والمحافظة على الصحة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والارتقاء بالتمدرس، والتفكير حول الهجرة...

ومن أجل التقرب أكثر ما يمكن من الشباب، وضعت الشبكة نظاما للاتصال والإخبار على المواقع الاجتماعية. ومن بين الأهداف المركزية للانتداب الحالي انخراط الشباب في تسيير الشأن العمومي المحلي، من أجل الدفاع عن مصالحهم بصورة أفضل. وهكذا، تمت في 14 نونبر 2012 إقامة المجلس المحلي لشباب مدينة فجيج.

ففضلا عن التزامها اتجاه الشباب، فإن الشبكة تهتم أيضا بتعزيز قدرات النساء. ولهذه الغاية، انجزت الشبكة على سبيل المثال لا الحصر، مشروعا رائدا حول موضوع «محو الأمية الوظيفية، مفتاح تحسين ظروف عيش الحرفي» لفائدة حرفيات مدينة فجيج وبوعرفة. وقد تم تمويل هذا المشروع بشكل مشترك من طرف كتابة الدولة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المكلفة بالصناعة التقليدية، ووكالة الشراكة من أجل التقدم ومؤسسة تحدي الألفية. وهذا المشروع يتجاوز مفهوم محو الأمية المرتبط فقط بالقراءة والكتابة والحساب، نحو تكوين شامل يستجيب لحاجيات السوق ولحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يبلغ عدد المستفيدين من المشروع 100 حرفية، 50 بواحة فجيج و50 ببوعرفة. وقد انجز المشروع على امتداد 18 شهرا إبتداءا من ماي 2011، ووصل مجموع ساعات الدرس 500 ساعة بمعدل 7 ساعات في الأسبوع. وقد كان هذا المشروع يهدف إلى :

- تقليص معدل الأمية لدى الحرفيات والحرفيين ؛
- تقوية قدراتهم ؛
- تحسين كفاءاتهم ومستوى عيشهم ؛
- خلق فرص الشغل.

وقد ساهم هذا المشروع أيضا في إحداث ست وظائف لفائدة شباب يبحثون عن عمل، منهم خمس نساء : أربعة عاملين في ميدان محو الأمية ومشرفين مكلفين بتتبع سير المشروع. ومن أجل مردود أكبر، استفاد هؤلاء الشباب من تكوين مركز لتسيير المشروع بصورة احترافية. وقد أُنجز هذا التكوين من طرف وكالة الشراكة من أجل التقدم.

Réseau des Jeunes de Figuig pour le Développement

محو الأمية الوظيفية بفجيج

شبكة شباب فجيج من أجل التنمية في أرقام : 11 مشروعا منجزا

الميزانية الاجمالية التي وفرتها الشبكة ما بين 2002 و2012 :	5,66 مليون درهم
عدد العمليات المنجزة سنويا :	15 إلى 17 عملية
عدد العمليات المنجزة ما بين 2002 و2013 :	165 عملية
عدد الشباب المكونين :	حوالي 4 500 شاب
مناصب الشغل المباشرة المحدثة :	12 منصب
المناصب غير المباشرة المحدثة :	70 منصب

المناصفة دوما : هنا، عملية للتشجير

مشاريع رائدة حققتها شبكة شباب فجيج من أجل التنمية

2009-2006 : إعادة تهيئة/تجهيز المجمع السوسيو ثقافي، الممول من طرف وكالة الجهة الشرقية ووزارة الشباب والرياضة (4 مليون درهم) ؛

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2007: تجهيز قاعة متعددة الوسائط داخل دار الشباب المركزية لفجيج (ميزانية 140 000 درهم) ؛

2010-2009 : «ابتسامة بدون تسوس»، حملة للتوعية حول الفم والأسنان (200 000 درهم)، بشراكة مع وزارة الصحة، وكلية طب الأسنان بالرباط ومصلحة التعاون والعمل الثقافي لسفارة فرنسا ؛

2011-2010 : تكوين/عمل لأعوان التنمية بشراكة مع شبكة هجرة، تنمية وديمقراطية (34.400 درهم) ؛

2012-2011 : «الوقاية، حلقة أساسية من بيئتنا»، داخل مشروع التربية على البيئة (الميزانية الاجمالية 630 مليون درهم) بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والإتحاد الأوروبي ؛

2012-2011 : محو الأمية الوظيفية لحرفيي وحرفيات إقليم فجيج (الميزانية 120 000 درهم) بشراكة مع وكالة الشراكة من أجل التقدم وبرنامج مؤسسة تحدي الألفية ؛

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012 : تجهيز حديقة الترضية الذي أعيدت تهيئتها من قبل شبكة شباب فجيج من أجل التنمية داخل مشروع التربية على البيئة، مع ألعاب للأطفال (150 000 درهم) ؛

2012: تشجيع الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشباب (15 000 درهم) ؛

2013-2012 : دعم الشباب في ميدان الموسيقى، وفن التصوير والفيديو الفني، بتمويل من وزارة الشباب والرياضة (30.000 درهم) ؛

2013-2012 : إنشاء وتفعيل مجلس محلي للشباب، بشراكة مع البرنامج التشاوري المغرب (44 مليون درهم) ؛

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2013 : تجهيز مطعمي وتسيير مركز استقبال للمجمع السوسيوثقافي لفجيج من قبل 5 حاملي شهادات شباب (250 000 درهم) ؛

مشاريع قيد الإعداد : تجهيز دار الشباب لزناكة– فجيج بالمعدات الموسيقية والسمعية البصرية، وإقامة استوديو للتسجيل لفائدة المواهب الشابة.

شبكة شباب فجيج من أجل التنمية

من نحن ؟

شبكة شباب فجيج من أجل التنمية، جمعية مغربية أحدثت في 21 دجنبر 2002 بواحة فجيج (في الجنوب الشرقي للجهة الشرقية). وهي تضم شبابا يرغبون في تطوير التواصل، وتحقيق أنشطة ثقافية، واجتماعية، ورياضية، وتوعوية، وتقاسم المعلومة مع شبان آخرين على الصعيد المحلي، والجهوي، والوطني أوحتى الدولي، من أجل نسج روابط صداقة وتضامن في الميادين الاجتماعية، أو الثقافية أو الاقتصادية. وتستخدم شبكة شباب فجيج من أجل التنمية مختلف وسائط التواصل، ومن بينها شبكة الأنترنيت.

أهدافنا :

- تيسير وتنمية التواصل بين الشباب ؛
- ادماج الشباب في مشاريع جمعوية وتشجيع ادماجهم في الحياة العملية والمهنية ؛
- تشجيع حركة المعلومة ؛
- توفير فرص للشباب لتأكيد الذات داخل المجتمع ؛
- انجاز أنشطة ملموسة من طرف الشباب ولصالحهم ؛
- تثمين الكفاءات الشخصية المبدعة في كل الميادين.

أنشطتنا :

- ورشات لتشجيع الحوار والنقاش ؛
- تكوينات وتبادل الكفاءات ؛
- إعداد مشترك للمشاريع ؛
- برامج للتظاهرات وللتوعية ؛
- تصنيف وتثمين التراث ؛
- المشاركة في حركة الشباب الوطنية والعالمية.

للتواصل مع شبكة شباب فجيج من أجل التنمية :
E-mail : rjfd_figuig@yahoo.fr
العنوان : دار الشباب والرياضة، الحي الإداري،
61 000 فجيج
الهاتف/الفاكس : +212 (5) 36 89 93 70
GSM : +212 (6) 78 46 62 78
Facebook :
http://www.facebook.com/groups/rjfdfiguig/
Blog : http://rjfd-figuig.blogspot.com/
Site : www.rjfd.org.ma (en construction)

دار معلمة
شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب

فوزية تالوت المكناسي
جمعية شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب

أوضاع متقاربة، ومشاكل متقاسمة، وامكانات تتراءى في كل مكان، ونفس المشاكل والنواقص التي يتوجب حلها... إنها كلها أسباب وجيهة لإيجاد تضامنات بين الصانعات التقليديات بالمغرب. وهكذا يتم أيضا تقاسم وعي مشترك، وطموحات جديدة، ونجاحات جماعية، وكذا المعرفة والكفاءات المضافة...وهي كلها حلول للمستقبل في انسجام كامل مع قيم المغرب العصري.

مما لا شك فيه بأن الصناعة التقليدية النسوية تعد من بين المفاخر الوطنية المغربية.

إنها مهارة وسلوكات تمتلكها أجيال من النساء، وتحتفظ بها بكل حرص وتتناقلها بسخاء. فمن الطرز إلى الشبيكة، ومن القفطان إلى المجوهرات، من البزيوي إلى تدرازت، ومن السلالة إلى الزركشة على الثياب، فكل شيء له قيمة نفعية وكلها تحكي قصة، قصة نساء المغرب، أو مغرب النساء. قصة نُسجت خيوطها بين نساء حضريات وقرويات. كل واحدة بخصوصياتها، وموهبتها، ومعيشها، وكفاحاتها وتضحياتها، بأفراحها وأحزانها.

إن كلمة صناعة تقليدية أو حرفة تتضمن في اللغة الفرنسية كلمة ART التي يُعرفها القاموس الفرنسي لاروس كـ : «*تعَود على فعل شيء، ومجموعة من الوسائل، والطرق، والشعب المخصصة لجمال الخطوط والأشكال، وتركيب للأنشطة البشرية الخلاقة أو المبدعة*».

بفجيج، صانعات تقليديات تنسجن الزرابي

وكل هذه التعريفات تنطبق على الصانعة التقليدية، التي هي بالإضافة إلى ذلك فاعل اقتصادي حقيقي بالنسبة لأطفالها، وعائلتها، وقريتها أو مدينتها. وقد رفضت بعض النساء الجمود، وقررت التحرك من أجل إبراز مكانتهن وتواجدهن بالمجتمع من جهة، ومن أجل تحسين وضعهن السوسيو اقتصادي كنساء وفاعلات اقتصادية.

في 30 ماي 2008، خلال استقبال فاخر، تميز بالحضور الفعلي لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، أعطت الصانعات التقليديات بالمغرب الانطلاقة الرسمية لأشغال شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب. وهذه الشبكة التي اطلق عليها اسم «شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب دار معلمة»، تتمثل مهمتها حسب رئيسها المؤسس، السيد عبد الكريم عواد، في : *«تثمين المهارات القديمة التي تمتلكها نساء المغرب وجعلها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»*. ويضيف بأن : *«الشبكة تطمح في المساهمة في المجهود الاقتصادي والاجتماعي الذي وضعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»*.

ترسخنا

معرض دار معلمة حدث بارز يتم تنظيمه ضمن المسلسل الذي يتم تنفيذه من قبل شبكة دار معلمة، التي ترمي إلى الارتقاء بالصانعة التقليدية المغربية، بجعل المعرفة التي تتوفر عليها أداة لتعزيز قدراتها السوسيو اقتصادية.

التوجهات الاستراتيجية للشبكة :

- تعزيز الكفاءات التسييرية للصانعة التقليدية ؛
- دعم إنعاش المقاولة النسوية الوحيدة والكبيرة ؛
- تحسين الجودة، والتصميم والابتكار، من أجل تحفيز التسويق، بما فيه التصدير لا سيما عبر التجارة الالكترونية ؛
- العمل تحت المسلمة الأساسية والعرضانية للتنمية المستدامة ؛
- المساعدة على التسويق.

أعمال شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب

- 26 ماي 2009، بالدار البيضاء، أول عرض «دار معلمة معرض 2009»، والذي شرفته بحضورها صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، وتم تحت شعار «مسار الصانعات التقليديات».
- يونيو 2009، فتح موقع دار معلمة أزمور الذي تم انجازه بشراكة مع سفارة سويسرا.
- 08 مارس 2010 بسلا، الدورة الثانية لمعرض دار معلمة، المنظمة تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، تحت شعار «مرْكب الصانعات التقليديات يرسو بسلا».
- أكتوبر 2011، 125 عارضة بالدار البيضاء للمشاركة في معرض دار معلمة 2011، بمشاركة حرفيات من الجزائر، والسنيغال وفرنسا. وقد شهد هذا العرض تنظيم الدورة الأولى من قفطان دار معلمة، بمشاركة مع دار الخياطة الباريسية الراقية إريك تيبيش.
- ماي 2012، احتضن قصر البديع بمراكش الدورة الثانية لمعرض دار معلمة، تحت شعار «عبق الشرق»، وقد حققت نجاحا كبيرا عززته مشاركة صانعات تقليديات من شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب، وأخريات قدمن من بلدان افريقية ومغاربية ومن لبنان والكويت.
- يوليوز 2012، التقت معلمات شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب بوجدة للمشاركة في الدورة الرابعة لمعرض دار معلمة 2012. وقد أشركت هذه الصانعات التقليديات مثيلات لها من الجزائر، وتونس وموريطانيا. والموضوع الذي تم اختياره : «نفس من الشرق وباب المغرب العربي».

وهذا التدخل الأخير، الهام جدا، يتم عبر جانبين :

- تمنح الشبكة لأعضائها فضائين دائمين لتسويق المنتوجات، دار معلمة مراكش ودار معلمة أزمور ؛
- تنظيم تظاهرة معرض دار معلمة، ومعرض سنوي للبيع ، باستعراض قفطان دار معلمة.

ومنذ احداث شبكة الصانعات التقليديات بالمغرب دار معلمة سنة 2008 ووضع هياكلها القانونية، لم تتوقف الشبكة عن التطور. وهي اليوم تظم 800 صانعة تقليدية تمثل مختلف جهات المغرب والعديد من قطاعات الصناعة التقليدية.

وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصانعات التقليدية يفرض تكوينا مناسبا.

الشركاء

- الاتحاد الوطني لنساء المغرب ؛
- وكالة الجهة الشرقية ؛
- وكالة الجنوب ؛
- سفارة سويسرا ؛
- مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ؛
- ماكفرح، مجلة شريك صحفي ؛
- برسما، وكالة أخبار.

ما هي خصوصية إلتقاء الصانعات التقليديات ؟

لقد اهتمت المقاربة التي تم الاحتفاظ بها في مجال الصناعة التقليدية بالمغرب دوما بالمنتوج ولم تعر اهتماما بمن يصنع المنتوج، أي الصانعة التقليدية.

في حين أن جل النساء المغربيات تلقين معرفة مهنة تقليدية. وتثمين هذه المهارة كرافعة لاستقلالية ومساواة الجنسين، ستسهل التنمية الاجتماعية والثقافية وستشكل مقاربة جديدة وملموسة بالمغرب، بإمكانها المساهمة في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي وضعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

زرع، وتحفيز، وتشجيع، ودعم، وتأطير وتكوين، حتى تزهر آلاف المبادرات

سعيدة ماهر
مكلفة بمهمة
مديرية التعاون الدولي | وكالة الجهة الشرقية

منذ إحداثها، تابعت وكالة الجهة الشرقية خلاصات دراسة استراتيجية التنمية الجهوية التي قادتها : وتتموقع النساء فيها بشكل واضح كعوامل لتنمية التراب.

وشرط الفعالية الاقتصادية والاجتماعية بسيط، ويتمثل في تشجيع إنشاء جمعيات وتعاونيات، وتعزيزها إن وجدت، وتعبئة الفعاليات حولها. وتحافظ الجهة الشرقية على دعمها على المدى الطويل، وتربطه بمشاريع محدثة للثروات ومناصب الشغل. والأمور تسير على ما يرام.

سواء كانت سيدة بيت أو مسيرة مقاولة، كاتبة أو شاعرة، صانعة تقليدية أو طبيبة، فإن امرأة الجهة الشرقية تحتل مكانة هامة للغاية في مسلسل التنمية السوسيو اقتصادية لمجالها الترابي.

مؤثرة، ومبدعة، ومناضلة، و«محافظة»، وكفؤة، سواء كانت قروية أو حضرية، إنها الصورة التي تعكسها امرأة الجهة الشرقية.

ففضلا عن دورهن التقليدي، فقد انجزت نساء الجهة الشرقية نجاحات كبيرة في ميادين مختلفة، كالطب، والبحث العلمي، والصناعة التقليدية، والفن، والسياسة، والمقاولة، إلخ. وقد أصبحت منتجة لدخل وتساهم بسخاء في التنمية الاقتصادية للبلاد.

منذ إنشاءها سنة 2006، خصصت وكالة الجهة الشرقية مكانة غاية في الأهمية لإنعاش وضعية المرأة، آخذة بعين الاعتبار انتظارات الساكنة النسوية التي تعرف تطورا سريعا، سواء من ناحية العدد أو من حيث العناصر التي تعكس اعتياديا النمو الكيفي.

وقد مكن العمل الميداني والمقاربة التشاركية اتجاه هؤلاء النسوة، وكالة الجهة الشرقية من التعرف على الامكانات البشرية الهامة، ولكن أيضا على الحاجيات من التجهيزات الأساسية وفي مجال التكوين في مختلف القطاعات. وقصد مواجهة هذه الوضعية،

الجمعية الشرقية للتنمية (السيدة لطيفة منتبه)

انجزت وكالة الجهة الشرقية مشاريع قوية، وذات مغزى وقيمة نموذجية لفائدة نساء الجهة، نذكر منها خاصة :

• مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية وحماية المجتمعات القروية لإقليمي الناظور ودريوش، والذي استفادت منه 90% من الصانعات التقليديات ذات الأوضاع المختلفة بحواضر وقرى الإقليمين. وهو مشروع بتمويل مشترك للإتحاد الأوروبي يرمي إلى تحسين القدرة الانتاجية للصناعة التقليدية وإلى تشجيع مؤهلات الجهة من الموارد الطبيعية، والسياحة الإيكولوجية، ومختلف أنواع التراث، المادي واللامادي، والتجهيزات الأساسية ؛

• تساند وكالة الجهة الشرقية العديد من المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل تحسين إطار عيش الساكنة الأكثر عوزا، وتسهيل التشغيل الذاتي، والإسهام في محاربة الفقر والهشاشة وتقليص معدل الأمية والهدر المدرسي، والمساهمة ماليا في الأنشطة المدرة للدخل والتنمية (ساهمت الوكالة هكذا في تمويل 160 1 مشروعا، منها حوالي 43% تحملها نساء، مما ساعد أيضا في إحداث أزيد من

معرض للصناعة التقليدية من طرف جمعية النهضة لنساء فجيج

3 000 منصب شغل في نهاية 2011) ؛

• مشروع دار الأمومة، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)، والذي يهدف إلى تقليص وفيات الأمهات وحديثي الولادة بالوسط القروي، ويشمل إنجاز 3 دور أمومة بأقاليم فجيج (تالسينت)، وجرادة (عين بني مطهر) وتاوريرت (دبدو) لخدمة 14 جماعة مجاورة. وهذه الدور تشتغل اليوم (إلى نهاية 2011، استفادت أكثر من 580 امرأة من دور الأمومة هذه).

نتيجة الضغوطات السوسيو اقتصادية ومشكل أمية نساء الجهة الشرقية، يظل جزء كبير من حاجيات السكان غير ملبى. ومن هنا تأتي أهمية الأدوات التي ستساعد النساء على المساهمة في المراقبة المواطنة، وفي تدبير الشأن المحلي واتخاذ القرار.

تدخل هذه المبادرات في إطار اللقاءات والأنشطة لفائدة النساء من مختلف الطبقات. ومن أجل السماح لهن بالتعبير عن أرائهن والتعرف على حاجياتهن، دعمت وكالة الجهة الشرقية وشجعت مشاركة نساء الجهة الشرقية في مختلف الأحداث والتظاهرات المخصصة لهن، بشكل كامل أو جزئي، سواء على الصعيد الجهوي أو الوطني أو الدولي. وفي هذا الصدد، تم على سبيل المثال :

• تنظيم قافلتين، تحت شعار «حوار وقرب»، سنتي 2009 و2010 ، للإلتقاء بالسكان بالمناطق الأكثر عزلة لتأطيرهم وتوجيههم نحو العمل التعاوني، وتفسير دور المؤسسات والممولين وتحفيز هؤلاء الممولين لتقديم دعمهم للأنشطة المدرة للدخل ؛

• تعبئة الصانعات التقليديات للجهة الشرقية في إطار مشروع دار معلمة لشبكة النساء الصانعات التقليديات للمغرب، وذلك منذ 2009. وهي شراكة تدخل في إطار مقاربة تشاركية من أجل تعزيز قدرات هذه النساء وتثمين مختلف منتجات الصناعة التقليدية المحلية (تمكنت زهاء 100 امرأة من الاستفادة من هذا المشروع بشكل مباشر بالمشاركة في معرض «دار معلمة» بمختلف مدن المملكة، المصاحب غالبا بدورات تكوينية بعلاقة مع الميدان) ؛

• مشاركة حوالي أربعين جمعية نسوية من مختلف مدن الجهة الشرقية، وخاصة من الوسط القروي، في المنتدى الدولي السنوي شبكة النساء من أجل التوجيه / التشبيك، الذي ينعقد سنويا بالرباط ويقدم للمشاركات فرصة الاستفادة من تكوين تكميلي حول العمل التعاوني وتمويل المشاريع، وفي نفس الوقت، ترويج وتسويق منتجات جمعياتهن و/ أو تعاونياتهن على هامش المنتدى (لقد كوفئت مشاركتين من

فرقة أحيدوس لعين بني مطهر

الجهة كنساء إستثنائيات: السيدة حفيظة ميمون الخير، رئيسة تعاونية الخير لتنمية سيدي موسى لمهاية وجدة، بجائزة 2012، والسيدة حسانة عنكار، مديرة مركز الدراسات التعاونية من أجل التنمية – بني أنصار، بالنسبة لـ 2013) ؛

• تجنيد وفد من 14 امرأة من الجهة في إطار مؤتمر «Africa Femmes Perfor-mantes»، المنعقد بنونبر 2012 تحت عنوان «ابتكار – تنمية مستدامة – تعاون جنوب – جنوب»، حيث شاركن في ورشات التكوين والمجموعات التقنية، مع تنشيط محاضرة حول دور المرأة بالجهة الشرقية في مسلسل التنمية الجهوية، عُرض خلالها شريط وثائقي حول «المدونة»، أنجزته جمعية عين الغزال بشراكة مع وكالة الجهة الشرقية ؛

تسليم جائزة «امرأة استثنائية 2012» للسيدة حفيظة ميمون الخير، رئيسة التعاونية من أجل التنمية – سيدي موسى لمهاية وجدة

• تجنيد وفد من 6 صانعات تقليديات للمشاركة في أسبوع المغرب في «Castelo dos Mouros»، بدعوة من سفارة المملكة المغربية بالبرتغال ؛

• التشجيع على مشاركة المرأة في الرياضات، وخاصة الفريق النسوي لنادي المولودية الوجدية، فرع الكرة المستطيلة، والفريق النسوي للإتحاد الرياضي الإسلامي الوجدي، فرع كرة اليد، الذي احتل المرتبة الثانية خلال البطولة العربية لكرة اليد في شتنبر 2013 بالإمارات العربية المتحدة.

صناعة تقليدية لنساء فجيج معروضة بـ Castelo dos Mouros بلشبونة 2013

شهادة من الجالية

فائزة حجي
نساء الجالية المغربية بالخارج والمساهمة في التنمية الجهوية : نموذج مشروع إيفاسن

تُصدر الجهة الشرقية للأسف أيضا نساء من مستوى علمي عال لمستفيدين آخرين بدل مستفيدين بها. بالرغم من ذلك، فإن بعضهن، في مراتب مهنية مرموقة بالخارج، قد استثمرن طاقة وكفاءات، لفترة طويلة، في انجازات نموذجية بالجهة الشرقية.
الكلمة لواحدة منهن، انطلاقا من كندا، حيث تتابع وتعود بانتظام لتتبع مشروع كبير بالنسبة لها.

قيل لي : «إنه مشروع مستحيل». ولو لم أثابر في مسعاي، لما استطاع 64 شخصا اليوم من العمل مع أو لجمعية الدكتورة فتيحة. وهذه الجمعية التي أطلقت عليها هذا الإسم تيمنا بروح والدتي، مكونة من ثلاث أجراء وثلاث متطوعين فرنسيين والعديد من المتطوعين. ومشروع الاقتصاد الأخضر يمكن 58 امرأة من الجهة من الحصول على دخل منتظم. وقد انطلقت رغبتي في العمل من أجل جهتي، في وقت مبكر جدا، بينما كنت، وأنا في سن المراهقة، أعبر بركان بالدراجة. وقد كانت تصدمني الأكياس البلاستيكية التي كانت تتطاير في كل اتجاه وكنت أرغب في أن أجد حلا لها.

وقد جائتني الفكرة المؤسسة للمشروع عندما التقيت جَمْعة أوزهير. جمعة هذه، سيدة مغربية منحدرة من المنطقة، ومن الشويحية بالضبط. إنها أمية ولم تلج قط المدرسة، لكنها مبتكرة جدا وتمتلك مواهب في صنع أشياء مختلفة. لقد كانت تنسج الحلفاء، وهي نبتة محلية، مع علب البطاطس المقلية أو الحلوى المقطعة على شكل أشرطة، من أجل إعطاء هذه المنسوجات شكلا مفضضا.

جَمْعة أوزهير

إفاسن، قصة دورة ذكية

لقد تطلب تكييف هذه التقنية، المنبثقة من مهارة تقليدية، مع الأكياس البلاستيكية، بضعة شهور. وقد كنت قد أنهيت على التو دراسة الهندسة بفرنسا وفزت بمباراة طلابية، حيث وضعت ملامح مشروع.
كان ذلك في 2006. وبعد سبع سنوات، ترعرعت جمعية الدكتورة فتيحة وتعززت. ويشتغل المشروع على دورات : أولا يتم تجميع الأكياس البلاستيكية بالمدارس، والصيدليات والمصبنات المشاركة. ثم يتم استقدام هذه الأكياس إلى التعاونيات الثلاثة التي نشتغل معها. وقد تم تكوين نساء هذه التعاونيات على التقنية المبتكرة لنسج وصناعة توابع وأكسسوارات الموضة ولوازم التزيين التي أعدها مصممون عالميون.

ويتم بعد ذلك إدخال اللمسات الأخيرة على هذه المنتجات، وإضافة الثوب والمكملات من لدن تعاونية للخياطات بعين الركادة أو خياطات مستقلة تعيش ببركان.
وتمكن طريقة تسييرنا النساء من أن تصبحن

بيئة سليمة، محرك لاقتصاد مستدام

Les habitants et les jeunes collectent les sacs plastiques usagés

يجمع السكان والشباب الأكياس البلاستيكية

Nous les apportons à des coopératives d'artisanes

نزود التعاونيات الحرفية بالأكياس البلاستيكية

1

2

جمعية الدكتورة فتيحة للتنمية المستدامة

adf

Association du Docteur Fatiha

www.adf-global.org

3

4

5

L'argent est utilisé pour améliorer la situation environnementale et sociale au Maroc

يستخدم المال لتحسين الظروف البيئية والاجتماعية بالمغرب

تم تدريب النساء القرويات على تقنيتنا للنسج، يشتغلن بوتيرتهن على نماذجنا

Des femmes rurales ont été formées à notre technique de tissage. Elles travaillent à leur rythme sur nos modèles.

تباع الاكسسوارات لفائدة الجمعية

Les accessoires de mode sont vendus au bénéfice de l'Association

رسم بياني للدورة التشغيلية لتدخل جمعية الدكتورة فتيحة

محترفات، وتتعلمن كيف تنتظمن في مجموعة وأن تربحن ثقة بعضهن البعض. كما تم وضع دروس لمحو الأمية بشراكة مع الإتحاد الوطني لنساء المغرب في القرى التي نتدخل فيها.

ويتم بعد ذلك تسويق أكسسوارات أو توابع الموضة تحت علامة إفاسن، وخاصة على شبكة الأنترنيت (www.ifassen.com)، في العالم بأسره. ويعاد استثمار المال بالجهة.

IFASSEN

الآثار على الجهة

يمكن هذا المسلسل من طرح بديل قابل للحياة ودائم لنساء الجهة. فبالنسبة لي، فإن المساعدة الانسانية التقليدية لا يمكن أن تستمر على المدى الطويل لتشجيع تنمية الجهة. فالمستفيدون من المشروع ينبغي أن يكونوا الفاعلين الأوائل في تحسين ظروف عيشهم. وعلى هذا الشكل تم تصميم المشروع، وبما أنه يسمح في نفس الوقت من تقليص التلوث الناتج عن الأكياس البلاستيكية، فالأمر يعد ورقة رابحة بالنسبة لبركان ! قد تمت إعادة استعمال أزيد من 25 000 كيس بلاستيكي منذ 2011 والتقت فرقنا زهاء 1 000 شخص لتوعيتهم بالمحافظة على البيئة. إني أسكن اليوم بدولة الشيلي، لكنني مازلت استثمر جهدي في هذا المشروع. وآتي مرة في السنة لزيارة فريق جمعية الدكتورة

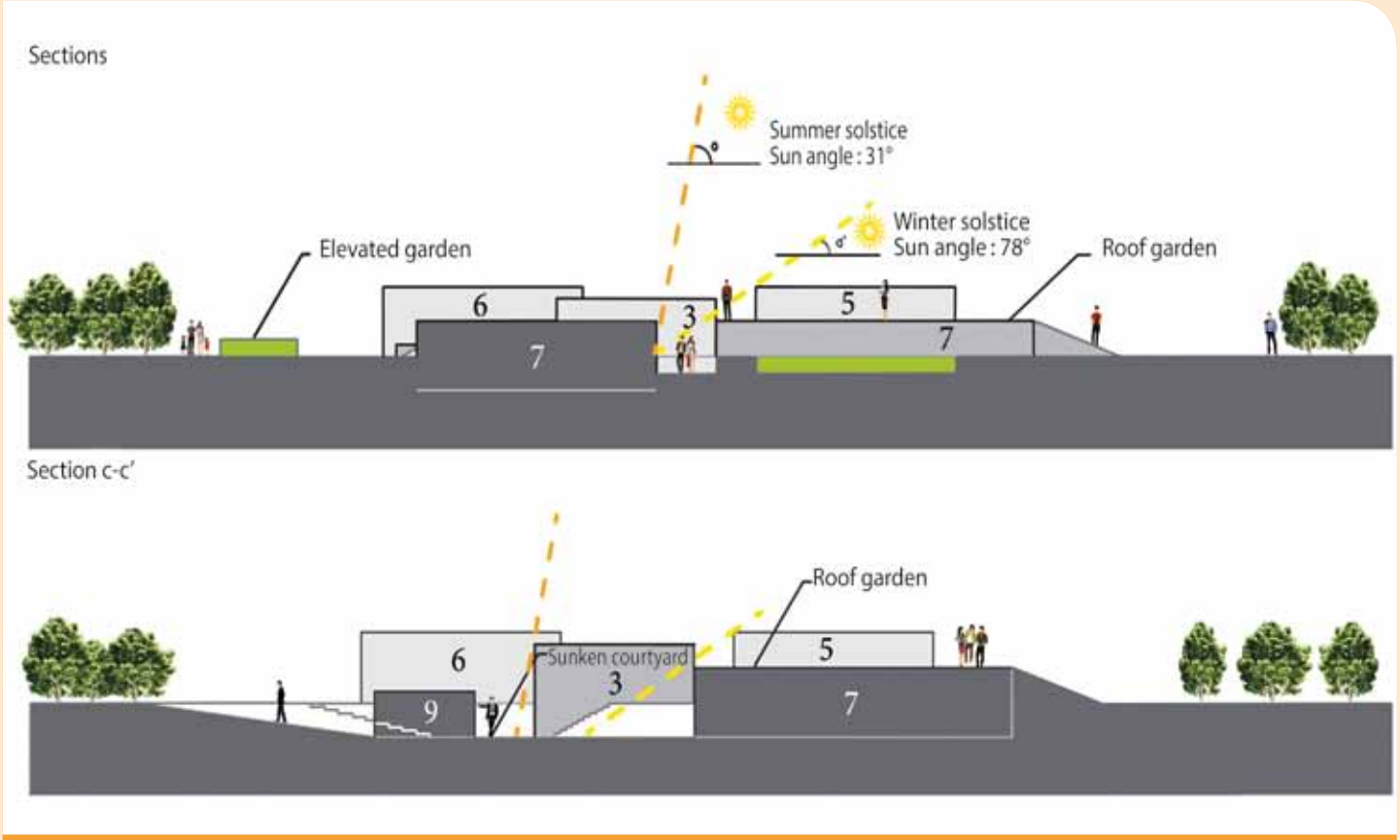

المركز المستقبلي لدار الأمل في مقاطع

فتيحة وشركائنا، وأنا جد سعيدة وأنا أعاين بنفسي تقدم المشروع والعمل المنجز في الميدان : فالمزيد من النساء تلتحق بلائحة مستفيدينا، والمزيد من الأطفال يستفيدون من أوراش تحسيسية. وإضافة إلى ذلك، فقد قمنا هذه السنة بالتكفل بمصاريف تمدرس 10 من أطفال الصانعات التقليديات، وخاصة الفتيات، وإلا لما استطاع آباؤهم دون شك تحمل أعباء تعليمهم.

مشروع جديد لتعزيز المقاولة الخضراء والمتضامنة

لقد اطلقنا خلال هذه السنة بوادر مشروع جديد، سمي مشروع الأمل، سوف يمكن من إحداث مناصب شغل خضراء لفائدة شباب بركان. وأنا أعمل في هذا المشروع مع عزيزة الشاوني، وهي شابة مغربية، تعيش أساسا بتورونتو بكندا، وهي مهندسة معمارية تعد من بين أمهر المهندسات بأمريكا الشمالية. فقد أنجزت تصاميم ذلك المركز المبتكر الذي سيقام عل مطرح النفايات القديم ببركان، في الحي الملقب دوار الميكا... وهذه البناية ستكون سلبية من الناحية الطاقية ومبنية فقط بالمواد المحلية أو المراد تدويرها. وسوف يضم حاضنة، ومكتبة، ومقهى بيولوجي، وبالخصوص مركزا جماعيا ستقوم فيه جمعية الدكتورة فتيحة بتعزيز عملياتها للتوعية في مجال البيئة، وتكويناتها لفائدة النساء ويقدم بعض الأنشطة الثقافية الضرورية بهذا الحي.
وستمكن دار الأمل جمعية الدكتورة فتيحة من مضاعفة أعمالها ومن تنمية التزامها اتجاه الجهة والتنمية المستدامة.

وأظن أن المشاريع المستقبلية هي التي ستمكن من ربط التنمية الاقتصادية براحة وهناء الإنسان، وكذا بالمحافظة على البيئة. فتوليف هذه الأبعاد الثلاثة هي الوسيلة الوحيدة لتصور مستقبل هادئ ومطمئن لساكنة الجهة الشرقية والمغرب، ولكن أيضا لكل بلدان العالم.

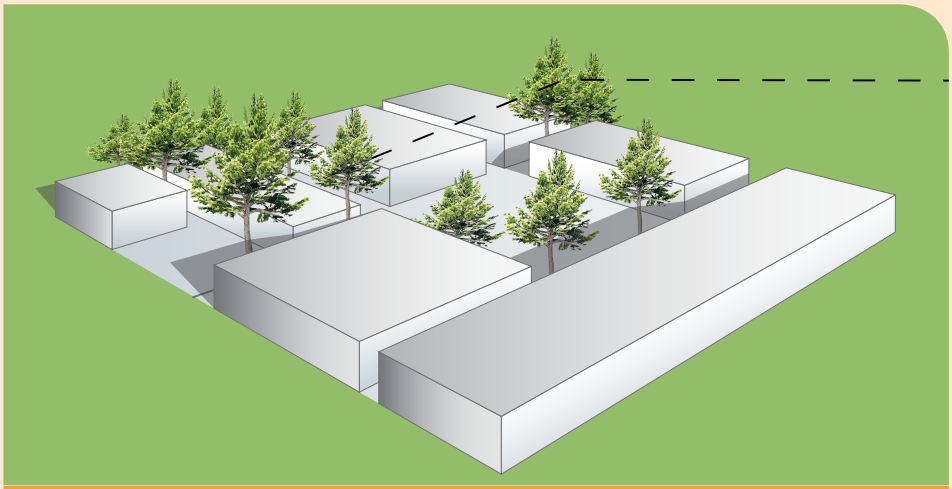

المركز المستقبلي دار الأمل في شكل متساوي القياس

Avec les éditions oriental.ma

l'Agence de l'Oriental contribue à la constitution et à la circulation du savoir

Beaux livres

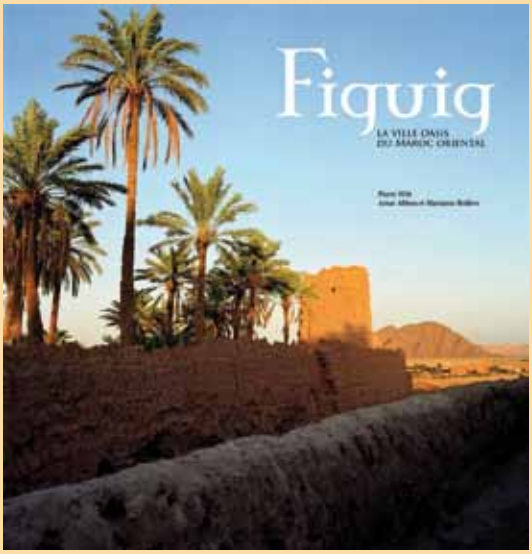

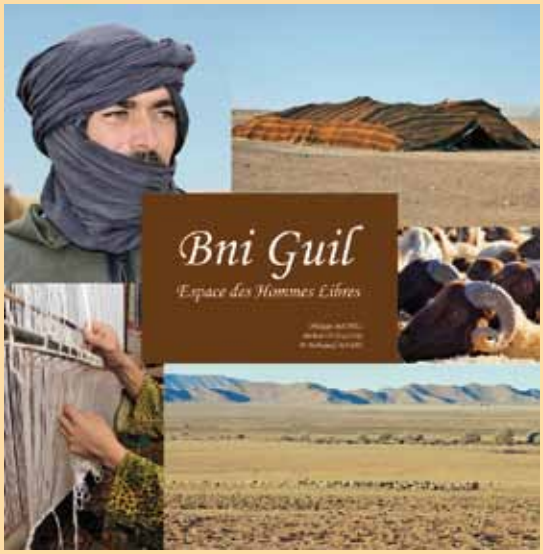

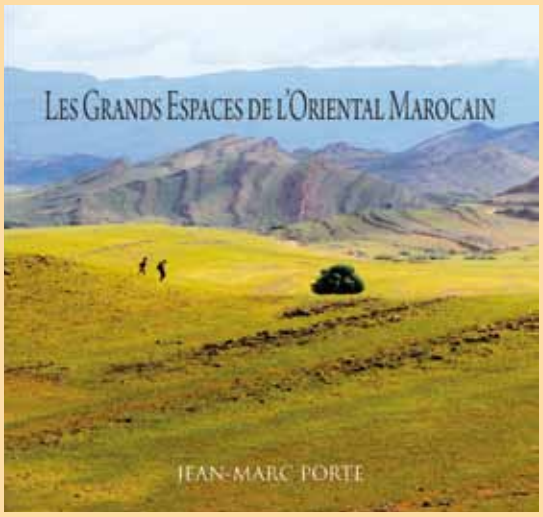

Collection études et thèses

شهادة من الجالية

فوزية الطلحاوي
عضوة مجلس الشيوخ الاتحادي البلجيكي

عضوة مجلس الشيوخ البلجيكي السيدة الطلحاوي، من الجالية المغربية بالخارج المزدادة بمدينة مليلية. وهي امرأة سياسية بلجيكية، وباحثة جامعية، وفاعلة في مجال الارتقاء بالتنمية بالجهة الشرقية ومناضلة من أجل المساواة بين الجنسين.

ازدادت فوزية سنة 1969 وهي أكبر الأطفال الثمانية لأسرتها. وقد استقرت في سن السادسة مع عائلتها في أنفيرس ببلجيكا. «رغم كوني لا أتذكر الكثير عن السفر، فإن الرحيل نحو هذا البلد البعيد أربك حياتي، لكن الطفل أكثر مرونة». وقد تكيفت مع بلد طقسه بارد بالمقارنة مع البلد الأصلي، يتم التكلم فيه بلغة غريبة عليها. «فحينما كان الناس يتوجهون إلي بكلام لا أفهمه، كان ذلك يخلق لدي شعورين في آن واحد، شعور بالخوف ولكن أيضا نوعا من الفضول».

«إن أكبر اختلاف بالمقارنة مع المغرب» – بالنسبة لطفل يبلغ 6 سنوات – «هو أننا كنا قادمين إلى حاضرة أوروبية كبيرة : كانت هناك منازل في كل مكان، ولا فضاء مفتوح، وحركة سير كبيرة : سيارات، حافلات، وشاحنات ثقيلة، وعلى مسافة أبعد بالحي كانت هناك مصانع وميناء فيه بواخر وشاحنات. والفضاء الوحيد المفتوح كان هو فسحة خضراء فيها خمسة أشجار بمقربة من الكنيسة ومصالح الإدارة الجماعية».

«وقد كان أبي يشتغل كعامل وكنا نقيم في منزل متواضع لكنه مريح. وبمجرد وصولنا، بادرت جارة بالاعتناء بنا، أنا وأمي وإخوتي، امرأة لقبنها بحنان العمة إيرما». العمة إيرما كانت دائمة الحضور، امرأة بحكم قناعاتها المسيحية، كانت تشعر أن من واجبها مساعدة الناس الذين يقعون بعد سفر طويل في أحضانها. «العمة إيرما كانت تساعد أمي في حياتها اليومية، في السوق واختيار الملابس ومدرسة الأطفال. وبفضل العمة إيرما، تم تسجيلنا بمدرسة جيدة. بفضلها تعلمنا اللغة الفلامانية، الصعبة، بشكل أسرع، وساعدتنا على القيام بواجباتنا. وقد كان أبي يحرص على أن يركز أطفاله كل جهدهم في الدراسة ويحصلوا عل شهادة. وقد كان ممتنا جدا لهذا الملاك الذي قدم لنا مساعدته حتى الباكالوريا. حينما حصلنا على شواهدنا، كانت العمة إيرما فخورة بقدر افتخار أبوينا. لقد غادرتنا العمة إيرما سنة 2012، وحازت على مقعد في الجنة بجوار الرب».

«لقد اعتبر أبي دوما أطفاله سواسية، لم يكن هناك اختلاف بين الذكور والإناث. وقد حفزنا على الحصول على دبلوم، وهي ضرورة مطلقة بالبلد المحتضن في نظره. وقد كنت أتابع دراسات قانونية في جامعة أنفيرس. بكلية الحقوق. وكانت تخصصاتي هي القانون الدولي والقانون الانساني. لم أصبح محامية كما فعلت أختي، لكن كان لي حظ الخوض في السياسة الوطنية».

في سنة 1999، في سن التاسعة والعشرين، ولجت فوزية الطلحاوي البرلمان الإتحادي البلجيكي، في مجلس النواب. ومنذ 2004، أصبحت عضوا في مجلس الشيوخ، وهو انتداب يضاف إلى مهمتها كمستشارة جماعية لمدينة أنفيرس. وهذه المسؤولية ليست بالهينة، لأن هذه المدينة من بين أكبر المدن المشغلة ببلجيكا.

الأنشطة والتعاون بالمنطقة الشرقية

إن وضعيتها الأكاديمية (باحثة) والسياسية (عضوة في مجلس الشيوخ) في آن واحد، جعلها في ملتقى وسائل وديناميات مكنت فوزية الطلحاوي من أن تتدخل في ميدان التنمية والتعاون بين الشمال والجنوب، وخاصة بالجهة الشرقية.

ففي 2005، وتحت رعاية مرشدها البروفسور لوك كوسنس (شعبة السوسيولوجيا لجامعة أنفيرس)، انخرطت فوزية الطلحاوي بقوة لتحويل تعاون عرضي ومجزء إلى إتفاقية – إطار مهيكلة للتعاون الأكاديمي بين جامعة محمد الأول بوجدة وجامعة أنفيرس.

وقد ترجم هذا التعاون في البداية بدروس لمحاضرين مدعوين حول السوسيولوجيا ومناهج البحث العلمي في العلوم السوسيولوجية، لفائدة طلبة السلك الثالث للقانون. وتعتبر عضوة مجلس الشيوخ من بين المحاضرين المدعوين بانتظام في مواضيع القانون الانساني والقانون الدولي. ومن بين المواضيع الهامة أيضا بالنسبة لها، الدراسة المقارنة بين المدونة الجديدة والقانون البلجيكي (المدني، الأسري).

وقد أفضى هذا التعاون الأكاديمي، في 2009، إلى شراكة بين مينائي طنجة ميد وأنفيرس، وخاصة من أجل تكوين أطر بحرية، ومسيريين وعمال، ثم أمكن تطوير اتفاقية ثانية مع جامعة عبد المالك السعدي (طنجة – تطوان). وقد مكن هذا التعاون من إحداث معهد الدراسات المغربية والمتوسطية، بجامعة أنفيرس. وهذا المعهد يؤكد أهمية الجالية المغربية بأنفيرس[1]. وهو يهدف إلى تسهيل الصلات مع البلد الأصلي لأكبر جالية مهاجرة. كما أن نمو شعبة السوسيولوجيا بجامعة محمد الأول مكنت من تصنيف الحاجيات الاجتماعية بالجهة الشرقية ومن تكييف ودعم العمل السياسي للتنمية في مواجهة الحاجيات الحقيقية للسكان.

بأنفيرس، وحدوًا بالتعاون الأكاديمي، انطلقت جمعيات للمغاربة المقيمين بالخارج في أنشطة ميدانية لدعم التنمية القروية شمال – جنوب. وهذه العمليات حسنة النوايا الساعية إلى تحقيق مشاريع صحية

أو تربوية، كانت نتائجها مخيبة للأمل. فالأنشطة بين جمعيات الخواص، دون سند مالي، ودون مساهمة السلطات العمومية، ودون خبرة في مجال التنمية القروية، غالبا ما يكون مصيرها الفشل. وقد اجتمعت بعض من هذه الجمعيات مع البرلمانية الطلحاوي وقررت أن توحد جهودها، ثم، بدعم من معهد الدراسات المغربية والمتوسطية، استطاعت الولوج إلى شبكة كفاءات جامعتي وجدة وأنفيرس وإلى المنظمات غير الحكومية. وبذلك توفرت كل أسباب النجاح.

وقد تم إعداد إطار عمل بإحداث تعاونيات محلية (للتنمية الاقتصادية القروية بكبدانة، وولاد داود، وبن كيتون، وأفسو، إلخ.) وتكوين جمعيات جديدة بالقرى المغربية. ومكن إطار التعاون الجمعوي بين الجمعيات البلجيكية والمغربية من خلق مشاريع في ميادين الصحة، والتقدم الصحي، والتعليم، ولكن أيضا في مجال التنمية الاقتصادية. ومكن من الإشراك الميداني لجهود جمعيات الخواص مع جهود الشركاء الرسميين، لبلوغ نجاحات لم تكن تتصور في بداية المبادرات. وفي ميدان التربية، مكنت مشاركة الوزارات المعنية البلجيكية والمغربية، وتعاون قسم التربية للمدينة وجمعية الجامعة والمدارس العليا مع جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج من :

- تنظيم زيارات لمدرسي الشعبة التربوية، من أجل المساهمة في التكوين المهني لمدرسي التعليم الابتدائي والثانوي بالناظور، ووجدة والحسيمة ؛
- حصول عمليات للتوأمة بين مدارس ابتدائية، وزيارات وفود للمدرسين، ورحلات للإستئناس، وزيارات تربوية، وزيارة لمدرسين بلجيكيين شباب قيد التكوين للعب مسرحيات للكراكيز، في حين أن أطفال يتكونون في ميدان الرصاصة كانوا يركبون مجليات وصنابير بالمدارس ؛
- جمع معدات للتدريس الابتدائي من قبل جمعية المغاربة المقيمين بالخارج لتجهيز مدرسة (قمطرات، كراسي، سبورات، وأدوات للعرض المعلوماتي، إلخ.) ؛
- حافلة قدمتها الجمعية للمدرسة تمكن الادارة من تخصيص أموال للقيام بخدمة النقل المدرسي في الفضاء القروي ؛
- رحلات الاستئناس (من 4-8 أسابيع إلى 8-16 أسبوعا) لفائدة الطلبة المتدربين للشعب البيداغوجية (سبق أن تمت هذه العمليات خلال 4 سنوات متتالية).

وفي ميدان الصحة، فإن الأدوات والمعدات التي تم جمعها من طرف الجمعيات مكنت من بناء مستوصف. كما حصل تعاون منتظم بين الأطباء والممرضين مع مصالح الصحة العمومية، وتم تشغيل سيارتين للإسعاف وتدريب ممرضات وقابلات من لدن الجمعيات. كما انجزت مشاريع تعاونية بكبدانة، وولاد داود وأفسو : معصرة للزيت مع تحسين لإنتاج أشجار الزيتون، وحدة لإنتاج الدجاج (بواسطة حاضنات) مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وآخر للماعز (مع إنتاج للحليب والجبن)، وإنتاج العسل ومشغولات حرفية.

وتساهم كل هذه المشاريع في تحسين وضعية الجميع، ولكن بالخصوص وضعية المرأة. وهكذا، فإن مشاريع التربية ليست موجهة فقط للأطفال، بل لها جانب هام بالنسبة لمحو الأمية وتكوين النساء البالغات. والمستوصفات ضرورية بالنسبة للنساء الحوامل وللأطفال. فهي تسمح بتتبع محلي عوض تنقلات متكررة نحو المدينة، تكلف غالبا الكثير من المال والوقت. والمشاريع القروية مصدر مداخل منتظمة، لكن التعاونية تسمح أيضا بمشاركة النساء على غرار الرجال، فالنساء الأرامل والنساء الوحيدات بإمكانهن الحصول على دخل قار. بالنسبة للمستقبل، هناك مشاريع قيد التطوير : توأمة بين الموانئين البترواليين للناظور وأنفيرس، مع جانب لتكوين الأطر والعمال المتخصصين، ومشاريع في الفلاحة (تكنولوجيات مستدامة في مجال تدبير، وإنتاج واسترجاع الماء).

«على صعيد التعاون الأكاديمي، هناك مشروع مع جامعة محمد الأول، أوليه اهتماما خاصا : إنه مشروع مركز متعدد التخصصات للنوع بالمجتمع المدني، من أجل تكوين قيادات نسائية لفائدة الجهة الشرقية، لأن الطريق نحو الازدهار يمر عبر المساهمة الفاعلة للمرأة».

البرلمان الاتحادي البلجيكي

1- من بين 000 500 ساكن في وسط مدينة أنفيرس، أزيد من 000 86 لهم جنسية أجنبية، كما أن 000 130 بلجيكي الجنسية ينحدر من الهجرة (على الأقل له جد مولود بالخارج). قرابة 000 60 لهم الجنسية المغربية أو الجنسية المزدوجة : 12% من الساكنة من أصل مغربي.

المصدر : npdata.org BUG 179 11002 Antwerpen

شهادة من الجالية

زهرة الضراس
رئيسة جمعية الضفتين بالنيابة

الهجرة تستدعي الوساطة، بالقدر الذي تحتاجه ظاهرة اجتماعية لكي تستطيع مجموعة تطأ قدمها أرضا جديدة من أن تتحسس مكانها وتربط صلات مع المجتمع المستقبل. ولقد كانت هذه مهمة زهرة الضراس في عدة وظائف .....

لقد وصلت إلى فرنسا سنة 1974 بأميان بجهة بيكاردي. لقد كنت شابة ولم أكن قد اكملت بعد تعليمي الثانوي. ولذلك، فقد التحقت بالثانوية لاجتياز شهادة الباكالوريا.

وبعد ذلك، أردت أن أقوم بعمل نافع بالنضال في العديد من الجمعيات النسوية. وقد كان هدفي مساعدة النساء المغربيات على التكيف مع مجتمعهن الجديد لانه، في سنوات 74, 75 و76 ... كانت النساء المغربات تصلن بأعداد هامة في إطار التجمع العائلي، للحاق بأزواجهن الذين كانوا مستقرين ويعملون. وقد كان العديد منهن لا يتحدث الفرنسية. وقد تم تشغيلي من طرف التربية الوطنية الفرنسية لتلقينهن دروسا في محو الأمية، وبالموازاة، كنت أعلم العربية لأبنائهن، مجانا، بالمراكز السوسيو ثقافية. وقد كنت أقوم أيضا بمهام الترجمة لدى المحاكم ومفوضيات الشرطة وفي نفس الفترة، وظفت من طرف المصلحة الاجتماعية لمساعدة المهاجرين لأعمل كمترجمة بجهة بيكاردي. وفي كل مهامي، كان علي أن أتدخل لدى العائلات المغربية لمساعدتها على حل نزاعاتها، سواء داخل الأسرة نفسها، أو مع الإدارة. وباشتغالي بهذه المصلحة، كنت أقوم بزيارات استقبال للعائلات الحديثة القدوم لإعطائها توضيحات حول سير البلد الذي جاءت إليه.

أنا عضوة مؤسسة لجمعية « Femme En Mouvement » وفي هذا الإطار، فإني قد كونت 15 امرأة – ربط من جنسيات متعددة،

أميان الشمال، أحياء حساسة

أغلبيتهن مغربيات، لمواكبة أبناء بلدهن في تعاملاتهم الادارية وبالتالي تجنيب الأطفال من القيام بهذا الدور.
وأنا ما زلت عضوا في المجلس الإداري لهذه الجمعية التي تضم من بين أعضاءها 70 من المغربيات، أغلبهن منحدرات من إقليم الناظور. ويهم نشاطنا بالخصوص :

- مواكبة الأشخاص في وضعية صعبة ؛ وتدريس الفرنسية، والخياطة وطبخ العالم ؛
- المشاركة في تظاهرات ثقافية على الصعيد المحلي ؛
- تنظيم حملات إخبارية.

في سنة 1990، كونت 15 فتاة (16 إلى 18 سنة) حديثات المجيء في إطار التجمع العائلي، كلهن من إقليم الناظور، بتلقينهن الفرنسية حتى يتسنى لهن الاندماج الاجتماعي والمهني.
وفي سنة 2007، أنشأنا الجمعية الفرنسية المغربية لجهة بيكاردي «Les Deux Rives»، والتي كنت رئيسة لها والتي أنا الآن رئيستها بالنيابة. إنها جمعية تهدف إلى :

- تشجيع الثقافة المغربية بالجهة ؛
- القيام بمبادلات ثقافية ؛
- ممارسة التعاون المتضامن ولَمِّ المغاربة وكل الأشخاص الذين لهمَ اهتمام بالمغرب، حول مشاريع بين المغرب وفرنسا.

منذ 1992، طلبت مني الدولة ومدينة أميان بتنشيط آلية معروفة على الصيد الوطني بدور الخدمة العامة (Les Maisons de Service Public) وعلى الصعيد المحلي بالمصالح العمومية للأحياء (Les Services Publics de Quartier).
وأنا وسيطة إدارية، ودوري يتمثل في تقريب المرتفقين من الادارة. وأنا أتدخل في حي أميان الشمال الذي يضم 22 000 نسمة، مع نسبة كبيرة من أصول أجنبية، وواحدة من خمس عائلات هي من أصل مغربي. وأنا أستقبل كل الناس وبدون موعد، لأساعد في حل كل مشكل اجتماعي أو إداري. وأوجه نحو المصالح المعنية بعد أن أكون قد قمت بالإتصالات لتسهيل تعامل المرتفق.
وبما أن غالبية المرتفقين مغاربة، فبعضهم لا يتحدث الفرنسية جيدا. وأنا لي الحظ في مزاولة مهنتي باللغة العربية بموافقة رؤسائي، وهكذا فإن المرتفق يشعر بأن طلبه قد فُهِم كما أنه متأكد بأنه فَهَم.

كما أني أقوم بالترابط بين الادارة الفرنسية والادارة المغربية عبر قنصلية المغرب بليل. وقد ساهم ذلك بإرساء تعاون جيد بين مختلف مصالح الادارتين. وهذا يجنب المرتفق الانتقال في الحالة التي يمكن فيها معالجة

مشكلته بواسطة الهاتف و/أو البريد. وما ألاحظه اليوم، في مقاطعة لاسوم (La Somme) وبالخصوص بالنسبة لمدينة أميان، ملخص في النقط الثلاثة التالية.

مشكلة حراسة الأطفال

تتمثل المشاكل التي تعترض النساء المغربيات في مجال الاندماج المهني في مشكلة اللغة، وهي مفتاح الاندماج المهني، سواء مباشرة ككابح في التشغيل، أو بشكل غير مباشر عبر تقليص الحركية حيث أن هذه النساء لا يمكنهن اجتياز اختبار الحصول على رخصة للسياقة. وينضاف مشكل حراسة الأطفال إلى الصعوبات المذكورة، لأنه من الصعب تحمل مصاريف الحراسة المكلفة.

عزلة الأشخاص المسنين

إنه مشكل العزلة التي يتعرض له المسنون المهاجرون عموما والمغاربة بشكل خاص. وهؤلاء الأشخاص يقيمون إما في دور العجزة أو في مساكن ذات إيجار متواضع : وهم إما متقاعدون أو مشرفون على التقاعد. وليس بوسعهم العودة إلى بلدهم الأصلي، لأنه سيكون من الصعب عليهم الولوج إلى العلاجات.

وبالفعل، وحتى لو أن العلاج أصبح متوفرا بشكل مقبول بالمغرب، فإنه ليس بوسع الجميع تسبيق مصاريف العلاج قبل العودة إلى فرنسا ليتمكن من استعادة هذه المصاريف عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي الفرنسي. ولهذه الأسباب، فإننا نجد أشخاصا مرضى وحيدين في غرفهم.

وسط المدينة القديمة، حميمي وتجاري، مخصص للراجلين

الجيل الثاني و الجيل الثالث

عموما، شبان الجيلين الأول والثاني كانوا ضحايا تجمع المساكن في أحياء حساسة. وهؤلاء الشباب موصومون ويتعرضون للتمييز. وبعضهم يستطيع تجاوز المشكل لأنهم استطاعوا مغادرة الحي وتوجهوا إلى باريس أو إلى جهة أخرى لمتابعة دراستهم. وأسطع مثال هو نجاة بلقاسم، الناطق الرسمي للحكومة الحالية. لقد تعرفت عليها جيدا هي وعائلتها. وقد تابعت دراستها بإعدادية وثانوية حي الشمال. وهؤلاء الشباب الذين نجحوا في مسارهم الدراسي والمهني لا يحظوا بالتقدير والتعريف الكافيين، وفي المقابل، فإن الشباب من أصول أجنبية ولو كانوا حاملين للجنسية الفرنسية، تشير إليهم الأصابع كلما حصل مشكل. وهذا يدفعهم إلى المضي أبعد في إبراز اختلافهم بشكل سلبي جدا وعوض أن يندمجوا من أجل إيجاد مخرج لوضعيتهم، فإنهم يلجؤون إلى خيارات قصوى (الانحراف، المخدرات، التطرف) لأنهم يشعرون بأنهم مرفوضون. لقد أثرت الأزمة الاقتصادية عموما على مستوى التشغيل والاستهلاك. ولكن الأشخاص في وضعية صعبة في فرنسا تأثروا أقل من نظرائهم في إسبانيا أو إيطاليا. وفي إطار عملي، فقد استقبلت وساعدت عائلات مغربية عديدة جاءت للاستقرار بفرنسا لأنها تستفيد من منح ومن علاجات مجانية.

ومع أني فاعلة جمعوية، فأنا قبل كل شيء أم لأربعة أطفال وجدة لطفلتين. ومع أني في خدمة مجموعتي حتى خارج أنشطتي الجمعوية والمهنية، فأنا أشارك في كل الأحداث العائلية السارة والحزينة.

ولم أجد حقيقة طوال مساري صعوبات، لأن كل ما فعلته قمت به عن قناعة ولم أكن أرى فيه إلا الجانب الإيجابي محاولة أن أفرض نفسي مع التأقلم مع المجتمع المستقبل، مع تقديم أفضل ما عندي ومن ثقافتي الأصلية. وبفضل كل هذا العمل اليومي، قلدت بوشاح فارس من درجة الاستحقاق الوطني الفرنسي.

وهدفي هو أن أستطيع أن أقدم ما يفيد الأشخاص في وضعية صعبة عموما والمغاربة بشكل خاص بالعمل عل احترام حقوق الإنسان، والولوج إلى الحقوق والتذكير بالواجبات.

أميان الشمال، مدينة داخل المدينة تقريبا

شهادة من الجهة

فاطمة الزهراء الزهراوي
مديرة ديوان رئيس المجلس الجهوي للجهة الشرقية

تشير الكاتبة بأن التنمية الاقتصادية التي تتم بالجهة الشرقية توازيها نهضة ثقافية، يتزايد توهج واشعاع مختلف مكوناتها. ومن بين النماذج الثقافية الأساسية المكونة للهوية وللموروث الثقافي التي تتفرد بها الجهة وتحظى باعتبار كبير هناك الموسيقى الغرناطية.

لقد عرفت الجهة الشرقية خلال العقد الأخير تحولا عميقا. فقد استفادت بفضل الاهتمام الذي حظيت به من طرف صاحب الجلالة، بتجهيزات بوسعها أن تساهم في تنميتها. وبشكل مواز للمشاريع المهيكلة، تم بذل مجهود لإقامة فضاءات ثقافية بفجيج، والناظور، وبركان، وتاوريرت ووجدة.

وهكذا رأت النور مراكز ثقافية، وقاعات للعروض، وساحات عمومية مجهزة، ومعاهد للموسيقى وفنون الرقص، ويوجد مسرح بلدي في مرحلة البناء بوجدة، إلخ.
غير أنه إذا كانت التجهيزات متوفرة فهناك عنصر هام يظل ناقصا عبر الجهة، ويتعلق الأمر بالتنشيط الثقافي. فغياب رؤية واضحة في ميدان التنمية الثقافية وانعدام كفاءات حقيقية في مجال الهندسة الثقافية تشل نهضة الفنون والثقافة. والجامعة مدعوة للعب دور هام في هذا المجال.

تسعى الجهة الشرقية إلى التموقع على الساحة الوطنية والدولية عبر تعزيز المهرجانات الراسخة في المنطقة كمهرجان الموسيقى الغرناطية، ومهرجان الفنون الشعبية، ومهرجان مسرح الهواة، أو مهرجان رحل الهضاب العليا، وانطلاق مهرجانات جديدة كمهرجان الراي، ومهرجان الثقافة المغاربية، ومهرجان فنون الواحات، والرقص الحديث أو الفن الحديث...
لكن إقامة المهرجانات لا يكفي. فالفنون والثقافة عموما ينبغي أن تجعل في متناول الجميع، وبشكل مبكر جدا. والمنظومة التعليمية المغربية لا تدرج بعض المبادئ الفنية إلا بالإعدادي وفي بعض المؤسسات فقط. ولتدارك هذا الخصاص، تتعبأ العديد من الجمعيات الثقافية، تسيرها نساء في الغالب، لكي يصبح المسرح، والموسيقى والفنون التشكيلية، والأدب، والشعر وغيرها من أشكال الإبداع، في المتناول.
ويتم انجاز عمل قرب مع الأطفال والشباب في مختلف أحياء مدن الجهة. وينبغي تشجيع هذه المبادرات لأن الثقافة مرادفة للإنفتاح وللتسامح. والثقافة تمكن من فهم أفضل للذات، كما تمكن من تطوير التبادل، ومن اكتشاف آفاق جديدة، وسلوكات جديدة، كما أنها تساعد على المساؤلة.

الحياة الثقافية الجمعوية تُكثر من الحفلات الموسيقية

والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تضع الإنسان في قلب المسار التنموي، والثقافة ينبغي أن تشكل أحد محركات هذه التنمية. والجهة الشرقية تتمتع بثروة ثقافية غير مستغلة جيدا. فالتراث المادي واللامادي الذي تتمتع به جهتنا مجهول تقريبا. ودورنا يتمثل في الحفاظ عليه وتثمينه وتقديمه إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

لا يمكنني هنا أن أتعرض لكل الجوانب التراثية بالجهة الشرقية، وسوف أقتصر على موسيقى الغرناطي. لقد تمت المحافظة على هذا التراث الأندلسي، الذي أتانا من غرناطة، بالجهة الشرقية وخاصة بوجدة. وقد تم نقل هذا الفن شفهيا من القرن الخامس عشر إلى يومنا.

في بداية هذا القرن، كانت توجد بمدينة وجدة جمعية واحدة تعنى بنقل هذا التراث، واليوم نجد أكثر من عشر جمعيات للموسيقى الغرناطية، منها ستة تكون أجيالا شابة. أساتذة (مثل بنسماعيل، وبوشناق، والشيخ صالح، والزموري، إلخ.) هم من ساهموا في المحافظة على هذا الفن.

إن الجمعيات التي تضطلع بأعباء حماية واستمرارية هذا الفن مختلطة. فالفتيات مثل الفتيان يعزفون على إحدى الآلات وينشدون نصوصا من عصر آخر، لكنها ما زالت محببة. وينحدر أعضاء مختلف الجمعيات من كل الطبقات الاجتماعية. فالموسيقى لها هذه القدرة على التأليف.
والجمعيات تقدم دروسا مقابل اشتراك شهري رمزي. وهي توفر الآلات للتلاميذ الذين لا يمتلكون الوسائل لاقتنائها، كما تقدم لباس الحفلات. وتتكفل بالتنقلات... وهذا يجعل الموسيقى الغرناطية في متناول الجميع.

رغم كونها تعتبر غالبا موسيقى نخبوية، إلا أن الموسيقى الغرناطية تتمتع بشعبية كبيرة بوجدة وبالمنطقة الشرقية. وهي تهم المزيد

متحلية بالنبل والرقي والفخامة، موسيقى الغرناطي الجميلة تؤلف موسيقيين رجالا ونساءا، بزيهم الاحتفالي التقليدي.

من الناس داخل المغرب وبالخارج. وتستقبل وجدة، بانتظام، عبر المهرجان السنوي لموسيقى الغرناطي، فرقا مغاربية، نسجت معها الجمعيات الوجدية علاقات جيدة. وبالتالي، فإن جمعيات الجهة الشرقية تدعى أيضا لتقدم عروضا ببلدان مغاربية أخرى وكذا بأوروبا. وهذه المبادلات مع فنانين آخرين تمكن الشباب من اكتشاف بلدان وثقافات أخرى وتساهم في بناء شخصيتهم. ومن جانب آخر، فإن التراث الأندلسي غني للغاية وبين موسيقى الآلة، والغرناطي، والمالوف، والفلامنكو، وغناء القرون الوسطى، والغناء اليهودي الأندلسي وضعت معابر. وهكذا، يحدث مزج لهذه الأصناف الأندلسية المحضة، ولكن أيضا مع فن الجاز. وينبغي هنا أن نشير إلى الدور الهام جدا الذي تقوم به الجالية اليهودية المغربية في نشر وإشعاع هذا الموروث على الصعيد العالمي.

وبالفعل، فإن هذه الجالية هي التي كانت تبادر بدعوة جمعيات الجهة الشرقية للموسيقى الغرناطية لإحياء سهرات داخل المملكة وخارجها. والموسيقى الغرناطية تملأ القاعات عندما تعرض بالخارج (باريس، ليل، إيكس–أون–بروفانس، مارسيليا، تولوز، غرناطة، مدريد، مونريال، بوسطن...).

وقد أفضت إقامة جوناتان كلاسر، وهو باحث امريكي شاب من بوسطن، بفاس، وتطوان ، وطنجة ووجدة، إلى كتابة أطروحة Genealogies of Al-Andalus : Music : and Patrimony in the Modern Maghreb. كما أن هناك أطروحة متوفرة للفنان أحمد الطنطاوي حول موسيقى الغرناطي.

لقد استطاعت موسيقى الغرناطي أن تفرض نفسها وأن تستمر في عالم ثقافي في تحول. ودور اصحابها هو الحفاظ عليها. ونقصد هنا بالخصوص تنويط النوبات، من أجل تسهيل تداول هذا التراث دون التخلي طبعا عن تقليد النقل الشفهي. إن موسيقى الغرناطي تساهم في تنمية الشباب و، بالتالي في تنمية الجهة.

شهادة من الجهة

رشيدة الناصري
كاتبة

الكاتبة تمازج عملها الإبداعي مع حياتها المهنية حيث كفاءاتها في مجال التربية النفسية خدمت الأمة : كتابات المؤلفة تتأثر بالنظرة التحليلية للمرأة المفكرة، وبالمرأة الفاعلة في عدة حركات جمعوية. وهكذا، فإن المرأة في تكاملها تؤكد «تعدد اهتماماتها» كبطلات مؤلفاتها، نساء الجهة الشرقية، التي تنقل وتحول إليها الموروث الثقافي إلى الحداثة، على المستوى العالمي، هذه المرة.

«الشعوب بدون كُتَاب تفقد الذاكرة»

مسار استثنائي

ترعرعت رشيدة الناصري في عائلة حريصة جدا على التقاليد الوجدية والقيم المغربية. وقد علمها وسطها العائلي الانضباط والصرامة حتى قبل خطواتها الأولى بمدرسة فيكتور هوكو الابتدائية وبثانوية عمر ابن عبد العزيز بوجدة، مرورا بإعدادية بيار وماري كوري. وقد كان المجهود الفردي عماد التربية بالأسرة. وقد كانت رشيدة تحب المدرسة والأساتذة ومدينتها وجدة، في تصميمها ومتطلبها الأخلاقي الفولاذي. ولكونها تلميذة للبعثة الجامعية والثقافية الفرنسية، كإخوانها وأخواتها، فقد كان لها ارتباط حميمي بلغة فولتير.

وبعد الباكالوريا التي اجتازتها بميزة، التحقت بجامعة محمد الخامس بالرباط، حيث حصلت على إجازة في الفلسفة، ثم على دبلوم السلك الثالث في علم النفس التربوي.

وقد بدأت رشيدة مسارها المهني بالمركز الوطني للأبحاث من أجل التعريب، بجمع مجموعة من الكتب باللغة الفرنسية، واللاتينية، والإسبانية من أجل ترجمتها إلى العربية. وبعد ذلك، عندما أصبحت أستاذة لعلم النفس التربوي، خاصة بالمراكز التربوية الجهوية وبالمدرسة الوطنية العليا لكل من الدار البيضاء وأكادير، كونت أساتذة، ومفتشين ومديرين، وكذا أفواجا من الأطر الشبه طبية والممرضات الحاصلات على شهادات الدولة من وزارة الصحة.

وعلى امتداد تدرجها المهني، شاركت في إعداد وتفعيل المرجعيات المختلفة في مجال التكوين. وتعالج مؤلفاتها وكتاباتها مواضيع كـ «التعلم»، و«المراهقة» و«الإصغاء» و«التمثلات». كما أنها قامت بعدة محاضرات.

وبالموازاة مع أنشطتها المهنية، فإن رشيدة عملت دوما لفائدة المجتمع المدني داخل هيئات جمعوية كالجمعية المغربية للوقاية والتربية من أجل الصحة (الكف عن التدخين)، والجمعية المغربية لضحايا الإدمان أو الجمعية المغربية ألزايمر والأمراض المشابهة.

لقد عاشت رشيدة عندما كانت يافعة على وتيرة الألعاب الرياضية في الثانوية وفي حديقة للا عائشة بوجدة. وبعد ذلك، جربت قدراتها بالمشاركة في الماراطونين الدوليين لمراكش والدار البيضاء، والماراطونات الموضوعاتية كالماراطون النسوي «الجري من أجل المتعة» بالدار البيضاء وماراطون «الجري لمواجهة النسيان» في إطار التوعية التي تقوم بها الجمعية المغربية لألزايمر والأمراض المشابهة.

الحياة الثقافية الجمعوية تكثر من الحفلات الموسيقية

وقد كانت طاقتها، وتنوع أنشطتها، وكفاءاتها، وتفانيها في العمل وإرادتها في بذل المزيد محط اعتراف وتقدير، حيث تم توشيحها بوسام ملكي في يوليوز 2004.

رغم عقود قضتها خارج وجدة، ظل تمسكها بأصولها الوجدية وبجذورها ثابتا. وقد تجندت من أجل إشعاع المغرب الشرقي، ولكن أيضا من أجل كل الوطن، خاصة خلال ملتقيات الفرنكوفونية ببوسطن، واللقاءات مع النساء الإفريقيات في إطار جمعية «Africa Femmes Performantes» وبواسطة الشبكات التي تربطها عبر العالم. وقصتها الأولى « Nanna ou les racines » صدرت في ماي 2011، وسافر عبر خمس قارات، وهو مؤلف حول المغرب الشرقي يوجد قيد الإصدار.

مكانة الكاتب

تساهم الكتابات في تراث كل أمة بفك رموز أسس المجتمع. ما هو إذا دور الكاتب، وخاصة إذا كان امرأة، في تنمية بلادنا وبشكل خاص الجهة الشرقية المغربية ؟ تُعرف الكتابة بالمعالم الفضائية الزمنية. وهي تمنح عناصر مرجعية لواقع اجتماعي، وأخلاقي وفكري لحقبة تاريخية. وهكذا، فإن الأدب يندرج في تاريخ الحضارة. ولكونه يحمل مشروعا ثقافيا، فإن الكاتب يتميز بوظيفة الوساطة. فهو يحكي عن وقائع من الحاضر أو الماضي، وفي وقت واحد يقدم مكانا. وفي نتاجه الأدبي، فنحن نتعرف على فترة وبيئة شكلت أرضية لعمله. أكثر من ذلك، فإن إبداعه يشهد على الانشغالات الخاصة التي عاشها في هذا المكان وفي هذه الحقبة. ونتاجه يرمي إلى توعية المتلقي. كما أن الكاتب يسعى إلى تعليمه، وتوجيهه، حسب مختلف مستويات القراءة :

- المستوى الأول، تسلسل الأحداث يُتناول بسرعة بشكل سردي ؛

• ثم، في المستوى الثاني، فإن القارئ يُرافق في بحثه عن الدلالة المرجعية، ومختلف الرموز التي تبرزها الأحداث والشخوصات المقدمة.

رواية حياتي

يطرح المشروع الأدبي الوصف والسرد كـ «عمليات مَعرفة». فهو مستند على نسق تعليمي، يرمي إلى التعريف، والتحسيس والاكتشاف. لذا، فإن كتابات النساء ضرورية لتقديم الجانب النسوي من الإحساس البشري. ومثال عن هذه الكتابات يقدمه لنا كتاب «نانا والجذور». وتمتد أهم المواضيع المستكشفة إلى أبعاد رئيسية ثلاثة :

1- بعد نفسي : وقع الاستدلال السلفي خلال المراهقة ؛
2- لون لبيئة متعددة الثقافات عبر تعايش بين الديانات ؛
3- نقد للمنظومة التعليمية : مشاكل لغوية، وتربوية، وسياسية...

وهذه الرواية تعيد إحياء جزء من ذاكرة مدينة وجدة والمغرب الشرقي لسنوات السبعينيات، وهو ماض مهدد بالنسيان. وهي تشهد على الضوابط السوسيو ثقافية وتعرض لمختلف العادات والتقاليد، كخصوصيات الطبخ، واللباس، والطقوس الاحتفالية (الخطبة...)، والنزهات الأسبوعية... وتقدم أيضا وصفا للمواقع الجذابة : المدينة العتيقة، سيدي يحيى وعينه، ومشارف هضاب بني يسناسن، وساحل البحر الأبيض المتوسط الرائع. وتقترح الرواية جولة في قلب مدينة وجدة، وليس حكاية بسيطة، لأن السرد والتحليل يختلطان فيها. كما أنها تقدم مع مرور الصفحات نظرة عن المرأة تعكس مختلف الايقاعات اليومية، في سياق سوسيو ثقافي محدد.

إنه سرد لأجزاء من الحياة، تشكل قاعدة لتحليل نفسي–اجتماعي. والأحداث المعروضة هي مواضيع مركزية بالجهة الشرقية، ونسيج لموضوع منقوش في قلب العائلة الوجدية. والشخوصات تنقل فيها أفكارا وقيما. وهي لا تحمل قيما شخصية، ولكن قيما رمزية.

كتاب ذو بعد كوني

وهكذا، فإن الشخصية الرئيسية «نانا» تنقل بالخصوص بعض المبادئ الأساسية للتنمية الشخصية :

• تعلم كيفية التعرف على الذات (الوعي بانفعالاته، بغرض الحصول على ثقة في النفس لإثبات الذات والتطور) ؛
• تحرير قدراته البشرية، وموارده البشرية والروحية التي تعتبر البنية الأساسية لشخصيته ؛
• التربية على تحقيق الذات بنهج أسلوب إيجابي، وبتحويل انفعالاته السلبية إلى مواقف إيجابية، بنقل صورة إيجابية عن الذات، وإذا بالعمل على الذات من أجل التمكن من العمل على التأثير على الآخر.

هكذا، ومن أجل مساعدة الآخرين بشكل ناجع، هناك أمر يفرض نفسه : عدم العمل انطلاقا من حرمان أو كبت أو أمراض شخصية، ولكن اعتماد مقاربة إنسانية، حسب أخلاقيات في العمل والمواقف.

أما القطب الثاني من الرواية، فهو مخصص لشخصية «نادية» والمراهقين الآخرين، الذين تتشابك حياتهم مع حياة جدتهم. فخلال مراهقتي، كنت دائما معجبة بمسار الفتاة والمرأة بالمغرب الشرقي. فمنذ نعومة أظافرهن، تشارك الفتيات في كل الألعاب وفي كل الدراسات التي يمارسها ويتابعها الذكور، ولكنها تربى وفق متطلبات أكثر تشددا.
بالطبع على الفتيات أن يتابعن دروسهن بنجاح، ولكن عليهن أيضا وقبل كل شيء أن تكون نشيطات في الأشغال المنزلية و«ربات بيت ساحرات». كما عليها المحافظة على الإرث العجيب في مجال الطبخ، وأن تتميز في مختلف الأعمال المنزلية واليدوية، من تطريز، ودنتيلا، وغيرها من المشغولات اليدوية الأخرى.
ومن جهتها، تشارك المرأة القروية في أشغال الحقل، وفي تربية الماشية. وتساعد الرجال خلال وضع الماشية. والحلب هو من شأنها الخاص. أما بخصوص أنشطتها اليدوية، فإنها تهيئ الصوف، والحلفاء من أجل صنع عدة المطبخ (أطباق، قفف...)، وكذا حصائر الطاولة... وإنتاجها يستعمل بالخصوص لتلبية حاجيات البيت، حيث يدر دخلا لا يستهان به. كما أن المرأة تُكلف بأعباء جلب الماء وجمع الحطب. فهي لا تتوقف عن الحركة من طلوع الشمس إلى ساعة متأخرة من الليل.
وسواء كانت حضرية أو قروية، فإن امرأة المغرب الشرقي تكد، كما الرجل، لتحمل المسؤولية المادية للأسرة. وكفنانة، فإنها تخلق علاقات جديدة ودائمة بينها وبين الأشياء، إلى جانب مساعدة الرجل في مختلف المهام على عدة مستويات.
وكجدة، فهي تؤدي دور مقدمة خدمة بتأمين حراسة وتربية أحفادها. وهي تشكل رباط تواصل العلاقة بين الأجيال. فالآباء يظلون بالنسبة لأبنائهم ولو كانوا متزوجين، ملاذا آمنا. وفي المقابل، فإن الأطفال يشكلون بالنسبة للآباء نوعا من الأمان ضد الوحدة ونظرة الآخر. وهكذا، فإن المرأة تتدخل على عدة مستويات لأنها تلقت تكوينا متعدد التخصصات. إنها بمثابة مسير حقيقي لحياة الأسرة.

على سبيل الختام

إن ثقافة المغرب الشرقي التي تغتني منذ قرون خلت، توجد في منطقة التقاء أساليب وتأثيرات مختلفة. فهي تُصرف في الماضي، والحاضر وفي المستقبل من تراثها. وبهذا المعنى، فإنها تمثل مفارقة أو تناقض مجتمع محافظ ولكن أيضا متكيف بشكل ملحوظ مع التغيير.
فالكتابة إذا وسيلة حصيفة للمحافظة على التراث الثقافي. وهذه المبادرات سوف تؤمن نقل ثراء ماض وحاضر من أجل بناء المستقبل.

الجهة الشرقية
فضاء لكل التحديات
أرض لكل الآفاق الواعدة

إن الجهة الشرقية الغنية بتقاليدها الثقافية والمنفتحة على العالم تزخر بالمبادرات الحبلى بالتنمية وبالتشغيل وبالثروات. وقد أعادت الجهة خلق حداثتها. فبنياتها التحتية ذات المقاييس الدولية أرست جاذبية جديدة مبنية على التنافسية المضطردة للمجالات الترابية. كما أن المشاريع الكبرى المهيكلة، كمحطة السعيدية الشاطئية، ومشروع الميناء الصناعي الناظور غرب المتوسط (Nador West Med) والمحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر... ستعزز الإشعاع الدولي لهذه الجهة.
يحلو العيش والعمل والإستثمار بالمنطقة الشرقية المغربية.

وكالة الجهة الشرقية

الجهة الشرقية • المملكة المغربية • www.oriental.ma

الجهة الشرقية
عصرية تقليديا

الجهة الشرقية • المملكة المغربية • www.oriental.ma

مناطق للتكنولوجيا النظيفة ومحترفات للصناعة التقليدية، طرق سيارة ومسالك للتجوال، فنادق راقية ومآوي قروية، جامعة ومعاهد لتكوين نخب راقية ومدارس من بين الأقدم بالمملكة، صناعة فلاحية غذائية ومنتجات محلية... حافظت الجهة الشرقية طوال القرون على تراثها المتنوع وعلى تقاليدها مع التمسك بقصب السبق لتأكيد حداثتها.

هذا الخطاب الملكي السامي
ذو الرؤية المتبصرة غير مستقبل الجهة

المبادرة الملكية 10 سنوات

وكالة الجهة الشرقية